هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللسانيات العربية

The Arabic Linguistics Journal

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ١٢ ربيع الآخر ١٤٤٢هـ - يناير ٢٠٢١ م

◆ أين شومسكي اليوم من مسألة تطور اللغة؟

◆ البنية الإبلاغية ووصف العربية: المحدَّث عنه والمحدَّث به. نموذجا

◆ العلامة الإعرابية في الفعل المضارع في ضوء نظريّة معنى-نصّ: الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) أنموذجًا

◆ معنى الجمع في المركّب بالواو

◆ الاستعارة المقترضة - المعجم السياسيّ أنموذجا مقاربة معجميّة عرفانيّة

◆ (حَسْبُكَ) - دراسة تركيبيّة في ضوء المَقُولات والقرائن

◆ الحقول والمجموعات الدلالية في نصوص مجال الاقتصاد: دراسة على مدونة حاسوبية

◆ تعليم القواعد النحوية بالاعتماد على أمثلة المدونات اللغوية (المفعول لأجله نموذجًا)

◆ قراءة في كتاب الدكتورة أفراح عبدالعزيز التميمي: نظام آلي للتقطيع والتوسيم النحوي العربي

◆ عبدالعزيز العصيلي العالم الذي افتقدته اللغويات التطبيقية

معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية أرسيف ARCIF رقم (٠,٢٣٥٣).

(حَسْبُك)
دراسة تركيبيّة في ضوء الـمَقُولات والقرائن

د. علي بن موسى بن محمد شبير (*)

الملخّص:

يروم هذا البحث استقراءَ شواهد (حَسْب) السماعية ونماذجه المصنوعة في مصادر العربية، بُغيةَ تقديم وصفٍ لأنماطه الواردة بالتراكيب النحويّة، ودراسةٍ للعلاقات التركيبية والوظائف النحويّة، وتلمّسٍ لأثر الـمَقُولات والقرائن في تقدير الوظائف الإسنادية والتخصيصية في تلك التراكيب، وأثرها في عوارض التراكيب من زيادة أو حذف أو إعادة للترتيب.

الكلمات المفتاحية: حَسْب، تركيب نحوي، مَقُولات، قرائن، الوصفي، التوليدي التحويلي.

* قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية.
أرسل البحث بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠٢٠م، وقبل للنشر بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠٢٠م..

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Abstract:

(Hasbuk): A Structural Study with Categories and Indices.

This research aims at observation the citation sentence and patterns made of (Hasbuk) in the Arabic sources, to provide a description of forms contained in syntactic structures, and studying the structural relations and syntactic functions, and to grasp the effect of the Categories and Indices on the defining of the assigned and specialized functions on those structures, and their influence on the indications of structures, including addition, removal, or Permutation.

Key words: Hasbuk, Categories, Indices, functions, Descriptive, Generative Transformational Generative.

المقدمة [1]

ينتظم هذا البحث في سَلْك الدراسات اللسانية للتركيب النّحوي بما يشمله من علاقات تركيبيَّة ووظائف نحويَّة بين مفردات التركيب وأجزائه، وبما يربط بين عناصره من علاقاتٍ تركيبيَّةٍ ودلاليَّةٍ.

وأهدف إلى تتبّع لفظِ (حَسْبُك) في تراكيبه الواردة مسموعة أو مصنوعة، ثم توزيع ما جُمع على الأنماط التركيبية، ثم استجلاء الخصائص التركيبية له، في مقاربة توليديّة وصفيّة، استفاد فيها البحث من أدبيات التوليديّين في تمييزهم لعناصر تأليف البنى النحوية وتوزيعهم لـ(الـمَقُولات =Categories)[٢]، كما استفاد من اشتغال الوصفيّين على العلامات اللفظية والمعنويّة للتراكيب بما يسمّى (القرائن =Indices)[٣]، ولأجلها وُزّعت التراكيب إلى إسناديّة وتخصيصية، ثم تلمّستُ أثرَ هذه الـمَقُولات والقرائن في تعيين الوظائف النحوية لـ(حَسْب) داخل تراكيبه الإسنادية والتخصيصية، كما درس البحثُ العوارضَ التركيبية التي تمثّل عناصر تحويلية.

وكان موردَ الشواهد المسموعة مصادرُ العربية =القرآن الكريم والأحاديث النبويّة والآثار، وكلام العرب نثرًا وشعرًا، وما تضمّنته مدوّنات العربية، مصادر ومراجع، من نماذج مصنوعة تحاكي المسموع أو تفسّره [٤].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وقد ترسّم البحث المنهج الوصفي، وسَلَك في تقريره سبيل الاستقراء والتحليل، رجاء أن يحقّق مراده، ووزّعت مادة البحث على ثلاثة مباحث، فأمّا المبحث الأوّل فخصصتُه للعلاقات الإسنادية في تركيب (حَسْب)، والمبحث الثاني جاء للعلاقات التخصيصية في تركيب (حَسْب)، وتضمّن هذان المبحثان تصنيفاتٍ لأنماط التراكيب ذات العلاقات الإسنادية والتخصيصية، أمّا المبحث الثالث فكان لعوارضِ تراكيبِ (حَسْب)، وفيه بيانٌ لأهم هذه العوارض مما ورد في الشواهد والنماذج، مثل: الزيادة والحذف وإعادة الترتيب، وتضمّنت المباحثُ الثلاثة جميعها دراسةً لأثر الـمَقُولات والقرائن في تقدير الوظائف النحوية الإسنادية والتخصيصية في التراكيب الوارد فيها (حَسْب) وفي تعيين تلك العوارض التي تحوّلها عن أصلها، ثم الخاتمة التي تضمّنت أهمّ النتائج.

مَدْخل في معنى (حَسْبُ) ونوعه:

حسْبُ، يدور أصل مادّته (ح س ب) في اللغة بمعنى: الاكتفاء والكفاية[٥]، وفعله: حَسَبَ وأَحْسَبَ، قالُوا: (حسّبْتُه فتحسَّبَ)، بمعني: كفيتُه فاكتفى، و(أَحْسَبَني الشيءُ يُحْسِبُني إِحسابًا)، و(أحسبتُ فلانًا وحَسَّبتُه)، و(أحسبَني ما أعطاني): كفاني، وكأنّ أصلَه أنْ يُعطيه ما يُرضيه ويَكفيه فيقولَ: (حَسْبِي)[٦].

ومع اتفاق النحويين على اسميّة (حَسْب)، إلّا أنهم يختلفُون في نوع اسميّته، أهو اسمٌ معربٌ، أم اسمُ فعلٍ مبنيٌّ؟، ولكلّ فريق حجتُه وعلّته، وهم في تعيين نوعِه ثلاثةُ مذاهب، هي:

المذهب الأوّل: أن (حسْبُك) اسمٌ معربٌ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين[٧]، ومن حجتّهم تصرّفُ (حَسْب) في المواقع الإعرابية، كدخول الباء الزائدة عليه، نحو: (بِحَسْبِكَ قولُ السوء)، والوصفِ به، كقولك: (مررتُ برجلٍ حَسْبِك)، ومجيئه حالًا من المعرفة، نحو (مررتُ بعبدِ الله حَسْبَك).

وغالبُهم يرى (حَسْب) مصدرًا، وجعلوه مُضمّنا معنى اسم الفاعل: كافٍ ومُحْسِب[٨]، وبعضُهم يقول: هو اسمٌ موضوع موضع المصدر[٩]؛ ولهذا قالَ سيبويه، حين مثَّل انتصابَ المصدر في قوله: (هَذَا عربيٌّ حِسْبَةً)، بقوله: اكتِفاءً[١٠].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المذهب الثاني: أنّ (حسْبُك) اسمُ فعلٍ، وضمّته بناء، وهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) [١١]، وأبي عمر الجرميّ (ت ٢٢٥هـ) [١٢]، والزجّاج (ت ٣١١هـ) [١٣]، وجماعة من النحويين [١٤].

وحجتهم في ذلك الآتي [١٥]:

·أن (حَسْبُك) إذا قطع عن الإضافة كان مبنيّا، فإذا أضيف بقي على ما كان عليه؛ لأنّه في معنى الفعل، ولم تُفدْ إضافتُه تعريفًا، ونظيره في ذلك (قَبْلُ وبَعْدُ).

·أنه وقع موقع فعل الأمر (اُكْفُفْ)؛ فوجب بناؤه وإن كان مضافا، قياسًا على (قَدْك وقَطْك).

وعلى مذهبهم إمّا أن يكون (حَسْب) اسم فعلٍ ماضٍ، والتقدير: كفاكَ، أو يكون اسم فعلِ أمرٍ، والمعنى: اكتفِ، أو ليكْفِكَ [١٦]، وجوّز بعض المتأخّرين أن يكون (حَسْبُك) اسم فعل مضارع، والمعنى: يكفي [١٧].

المذهب الثالث: وهو لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ)، جوّز فيه المذهبين، فيرى أن (حَسْب) يكون تارةً اسمًا معربًا، ويكون اسم فعلٍ مبنيٍّ تارةً أخرى، فـ(حَسْبُك) في نحو قولك: (حسبُك درهمٌ)، معربٌ، مبتدأ خبره الاسم المرفوع بعده، وهو في نحو قولك: (حَسْبُك ينمِ الناسُ) مبنيٌّ؛ لأن (ينمِ) جوابٌ مجزوم، والأصل في العمل للفعل أو ما يقوم مقامه [١٨].

هذا، وقد ردّ جمهورُ النحويين على أصحاب المذهب الثاني تقديرَهم (حَسْب) اسم فعل وحجّتَهم، فقالوا: إنّ (حَسْب) لم يقع موقع الفعل في أوّل أحواله كما فُعل ذلك بـ(قَط)، بل أريد به معنى الفعل بعد أن وقع متصرّفا، فإنك تقول: (أَحْسَبَنِي الشيءُ إحسابًا) إذا كفاني، و(احتسبْتُ بالشيء): اكتفيت به، فلأجل تصرّفه لم يقع موقع الفعل في أوّل أحواله ولم يُبْنَ، بخلاف (قَطْك) و(قَدْك) فإنهما وقعا موقع الفعل في أوّل أحوالهما فلذلك بُنيا [١٩].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ثم إنّه لم يثبتْ كون (حَسْب) اسمَ فعل في مكان؛ فيُعتقد فيه أنه يكون اسم فعل واسمًا غير اسم فعل، كـ(رُوَيدَ) التي إن جُرَّ ما بعدها نحو (رُوَيدَ زيدٍ) كانت اسما، وإن نُصب نحو (رُوَيدًا زيدًا)، كانت اسم فعل [٢٠].

والراجح عندي المذهبُ الأوّل =أنّ (حَسْب) مصدرٌ معربٌ، لقوّة حجّتهم بتصرّف (حَسْب) في المواقع الإعرابية، حيث جاء منصوبًا على الحال، وصفةً لمجرور، واسمًا لـ(إنّ)، ومجرورًا بالحرف الزائد، فتحمل الكلمة على الإعراب لا على البناء، ويعضدُ ذلك ما يلي:

– أن تفسير (حَسْب) بكفى ويكفي، تفسير معنى لا تفسير إعراب، فهم يوضّحون معناه بما رادفه، ومثله (شَرْعَك) و(هَدَّك) فقد فسّروهما بـ(كفاك) و(يكفيك)، ولم يذكروهما اسمَي فعل [٢١]، بل إنّ مجيء الفعل منه (أحسَب، حسّب، يحسِب)، يضعف تقديره اسم فعل.

– أنّ الـ(حَسْب)، بمعنى الكفاية، مصدرٌ ملاقٍ لمصدر الفعل: حسَب يحسِبُ وحسّب الحسابَ، بمعنى: عدّ وعدّد [٢٢]، فيحمل عليه في مصدريّته وإعرابه، لا على البناء.

– ولا يمنع أن يُفهِم المصدرُ معنى فعله، فيعمل عمله ويدلّ على معناه، ويُطلب به ويُنهى، فقولك: (ضَرْبًا زيدًا)، مصدر دالٌّ على الأمر كالفعل: اضربْ، ولم يقولوا إنه اسم فعل لتضمّنه معنى الفعل.

والذي يبدو لي أنّ أصل الخلافِ يرجع إلى تضمُّن (حَسْب) معنى الفعل: اُكْفُفْ وليكتفِ، في بعضِ أحواله، وإلى قياسه على (قَدْ، وقَطْ)، وهما اسمَا فعلٍ [٢٣].

وهذا الخلاف في تعيين نوع (حَسْب)، سيظهرُ أثرُه جليًّا في توجيه إعراب التراكيب الإسنادية الوارد فيها، نحو (حَسْبُك زيدٌ)، ونحو (حَسْبُك ينمِ الناسُ)، وفي توجيه موضع الضمير المتصل به، وسيأتي تفصيل هذه المسائل في المبحثين التاليين من هذه الدراسة التركيبية الوظائفية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المبحث الأوّل: العلاقات الإسنادية في تركيب (حَسْب)

الإسناد قرينة معنوية تعدّ أشملَ علاقة في التركيب النحوي، وهو نواة الجملة ومحور العلاقات الأخرى؛ وبه يمكن تكوين جملة تامّة ذات معنى دلاليّ متكامل هي الجملة البسيطة، والإسناد دعامة أسٌّ في تراكيب العربية وهو بوصفه قرينة معنوية يكفي فيه إنشاءُ علاقةٍ ذهنيّة بين موضوعٍ ومحمولٍ أو مسند ومسند إليه، دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقًا أو كتابة [٢٤].

وتُعدُّ العلاقاتُ الإسنادية من أهم العلاقات في التركيب النحوي، ولا يَتأتَّى الإسناد وتلك العلاقات الإسنادية إلا بتوفُّرِ أطرافٍ ثلاثة تنهض بها العملية الإسنادية [٢٥]، أوّلها: المسند، وهو محتوى الخطاب الإبلاغي، ويقتضي جملة من القواعد الدلاليّة المعياريّة التي توفّق بين المفهوم المجرّد للمعنى الذي يغطيه الخطاب، وثانيها: المسند إليه، وعليه تتوقّف حقيقة الخبر وبناء الحكم بوجود معنى أو عدمه، وهو مرتبط بحصول الفائدة للسامع من الكلام الإبلاغي، أمّا الأخير منها: فالإسناد، وهو الرابط المعنويّ بين طرفَي الإسناد، و«لو تجرّد الكلامُ مِن الإسناد لكان في حكمِ الأصوات التي يُنعَقُ بها غيرَ مُعرَبةٍ؛ لأنّ الإعراب لا يُستحق إلّا بعد التركيب والعقد» [٢٦].

وما دام أنّ الإسناد هو ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة= أيْ: وجه يحسنُ السكوت عليه، فإنه مؤسَّس على قيد مركزيّ هو الاستلزام أو عدم الاستغناء؛ «لأنّ أحدَ أجزاءِ الكلامِ هُو الحكمُ، أيْ: الإسنادُ الذي هُو رابطةٌ، ولا بُدّ لهُ مِن طَرفَينِ: مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه» [٢٧]، ووجودهما الوظيفيّ والنحويّ معلّق به.

وباستقراء مواضع (حَسْب) في التراكيب النحوية، مسموعها ومصنوعها، يمكننا تصنيفها في حالتين: التركيب الإسنادي البسيط، والتركيب الإسنادي المنسوخ، ولكل حالة أنماطٌ وردت عليها شواهد الكلام ونماذجه، وفيهما يمكن استجلاء مسائله وقضاياه.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المطلب الأوّل: ورود (حَسْب) في التركيب الإسنادي البسيط:

والنظر هنا للتراكيب النحوية الوارد فيها (حَسْب)، مسندًا إليه غيره أو مسندًا هو إلى غيره، في تركيبها الأساس غيرِ المنسوخ وظائفُه الإسناديّة، ولاستظهار الوظائف النحوية في التركيب الإسنادي ستُحصر الأنماط الشكلية للتركيب الإسنادي مما وقفتُ عليه في مسموع التراكيب ومصنوعها، ثم يُستظهر تقدير الوظيفة النحوية لـ(حَسْب) وطرفَ الإسناد الآخر، ثم نتلمّس أثر الـمَقُولات والقرائن فيها.

أوّلًا: أنماط تركيب (حَسْب) الإسنادي البسيط:

ويقسم بحسب موقعه من التركيب الإسنادي إلى أنماطٍ ثلاثة، ودونها تندرج أنماطٌ فرعيّةٌ بحسب جنس عنصرَي الإسناد، فالنمط الأوّل: يقع فيه (حَسْب) عنصرًا أوّل في التركيب الإسنادي، والنمطان الآخَران: بعكسه، أي: يقع فيه (حَسْب) عنصرًا ثانيًا، وفيهما إمّا أن يكون مفردًا أو واقعًا في تركيب إسناديّ آخر.

النمط الأوّل:	**[العنصر الأوّل**	**العنصر الثاني]**
	(حَسْب)	اسم مرفوع

١-١- [حَسْب + اسم ظاهر نكرة]

١-٢- [حَسْب + اسم ظاهر معرفة]

١-٣- [حَسْب + اسم موصول]

١-٤- [حَسْب + اسم إشارة]

١-٥- [حَسْب + معرّف بـ(أل)]

١-٦- [حَسْب + مضاف إلى معرفة]

١-٧- [حَسْب + مصدر مؤوّل]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

النمط الثاني: **[العنصر الأوّل** **العنصر الثاني]**

اسم مرفوع (حَسْب)

٢-١- [ضمير + حَسْب]

٢-٢- [اسم إشارة + حَسْب]

النمط الثالث: **[العنصر الأوّل** **العنصر الثاني]**

[العنصر الأوّل العنصر الثاني]

اسم مرفوع اسم مرفوع (حَسْب)

شواهد النمط الأوّل **ونماذجه**: [حسب + اسم مرفوع]

١-١- [حَسْب + اسم ظاهر نكرة]

وعليه قول امرئ القيس (ت حوالي ٨٤ق.هـ):

وَحَسْبُكَ مِن غِنًى شِبَعٌ وريُّ [٢٨] فَتَمْلأُ بيتَنا أَقِطًا وَسَمْنًا

ومنه الحديث: «حَسْبُ ابْنِ آدَمَ أُكُلاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ» [٢٩]، وقولُهم: «حَسْبُك مِن الشِّعرِ غُرّةٌ لائِحةٌ» [٣٠]، ومنه قولُك: (حَسْبُك درهمٌ/ درهمان) [٣١].

١-٢- [حَسْب + اسم ظاهر معرفة]

ومنه غالبُ ما ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿حَسْبُنَا اللهُ﴾ [آل عمران:١٧٣، التوبة:٥٩]، وقوله: ﴿حَسْبِيَ اللهُ﴾ [التوبة:١٢٩، الزمر:٣٨]، وقوله: ﴿حَسْبُكَ اللهُ﴾ [الأنفال:٦٤]، وقوله: ﴿فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ﴾ [البقرة:٢٠٦]، وقوله: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة:٨]، ومنه ما رواه ابنُ عباس، رضي الله عنهما (ت ٦٨هـ): «حَسْبُنَا اللهُ ونِعْمَ الوَكِيلُ» [٣٢]، وحديث: «حَسْبي اللهُ» [٣٣]، ومنه قولُك: (حَسْبُك زيدٌ) [٣٤].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١-٣- [حَسْب + اسم موصول]

وعليه جاء قولُه تعالى: ﴿حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [المائدة:١٠٤]، وقولُ رجلٍ من بني عبس:

فَحَسْبُك ما تُريدُ إلى الكلامِ[٣٥] إذا ما الـمَرْءُ كانَ أبوهُ عَبْسٌ

ومنه قولُهم: «حَسْبي ما أنا فيه» [٣٦]، وقولُك: (حَسْبُك ما أَعْطيتُك) [٣٧].

١-٤- [حَسْب + اسم إشارة]

وعليه قولُ بعضِ الحَروريّةِ لعبد الله بن عبّاس، رضي الله عنهما: «حَسْبُنا هَذا» [٣٨]، ومنه قولُك: (حَسْبُك هذا) [٣٩]، و(حَسْبُك ذلك) [٤٠].

١-٥- [حَسْب + معرّف بـ(أل)]

ومنه أثرٌ عن عائشة، رضي الله عنها (ت ٥٧هـ)، جاء فيه: «حَسْبُكُمُ القُرْآنُ» [٤١]، ومنه قولُك: (حَسْبُك الحديثُ فينام الناسُ) [٤٢].

١-٦- [حَسْب + مضاف إلى معرفة]

وعليه حديثُ: «حَسْبُنا كِتابُ اللهِّ» [٤٣]، وما أُثر عن ابن عمر، رضي الله عنهما (ت ٧٤هـ): «فَحَسْبُهُ قِراءَةُ الإمامِ» [٤٤]، ومنه قولُ محمد بن عبد الله الأَزْدِيّ (ت ... هـ):

مُناواةُ ذِي القُرْبَى وَإِنْ قِيلَ: قَاطِعُ [٤٥] وَحَسْبُك مِن ذُلٍّ وَسُوءِ صَنِيعَة

ومنه قولُهم: «حَسْبُك مِن شَرٍّ سماعُه» [٤٦]، وقولُك: (حَسْبُك فعلُك) [٤٧].

١-٧- [حَسْب + مصدر مؤوّل]

وعليه قراءةُ قولِه تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾ [الكهف:١٠٢]، (أَفَحَسْبُ) بإسكان السين [٤٨]، ومنه حديثُ أبي هريرة، رضي الله عنه (ت ٥٩هـ): «حَسْبُ امرئٍ مِن الشَّرِّ أنْ يَحْقِرَ أخاهُ المسلمَ» [٤٩]، ومنه قولُهم: «حَسْبُكَ مِنْ إنْضاجِهِ أَنْ تَقْتُلَهُ» [٥٠]، ومنه قولُ حميد بن ثور الهلاليّ (ت حوالي ٣٠هـ):

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وَحَسْبُكَ داءً أنْ تَصِحَّ وَتَسْلَمَا (٥١) أرى بَصَرِي قَدْ رابَني بعدَ حِدَّةٍ

ومنه قولُهم: (بِحَسْبِكَ أنْ تَفعلَ الخيرَ) (٥٢)، وقولُك: (بِحَسْبِكَ أنْ تَشتِمَني) (٥٣)، و(بِحَسْبِكَ أنْ تكونَ كذا) (٥٤).

شواهد النمط الثاني **ونماذجه**: [اسم مرفوع + حَسْب]

٢-١- [ضمير + حَسْب]

وعليه قوله تعالى: ﴿هِيَ حَسْبُهُمْ﴾ [التوبة:٦٨]، وقوله تعالى: ﴿فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق:٢]، ومنه حديث عائشة، رضي الله عنها: «هي حَسْبُك» (٥٥)، وقولك: (هو حَسْبي) (٥٦).

٢-٢- [اسم إشارة + حَسْب]

وعليه قول الشاعر:

وَسِتٌّ حينَ يُدْرِكُني العِشاءُ (٥٧) ثَلاثٌ بِالغَداةِ فَذاكَ حَسْبي

ومنه قولُك: (هذا حَسْبي/ حَسْبُك) (٥٨).

شواهد النمط الثالث **ونماذجه**: [اسم مرفوع + [اسم مرفوع + حَسْب]]

وعليه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق:٢، ٣]، ومنه قولُك: (نُطْقِي: اللهُ حَسْبِي) (٥٩).

ثانيًا: تقدير الوظائف النحوية في الأنماط التركيبية الإسنادية البسيطة:

الوظيفة النحوية في التركيب هي: المنزلة التي يتبوّؤها أيُّ عنصر من عناصر الكلام في البنية التركيبية للسياق الذي يرد فيه (٦٠)، وباستعراض الأقوال في تعيينها لعنصرَي التركيب الإسنادي مما وقع فيه (حَسْب) أوّلًا أو ثانيًا، أجدها تقدّره مبتدأ أو خبرًا، أمّا العنصر الآخَر غير (حَسْب)، فيمكن تقديره خبرًا أو مبتدأ أو فاعلا، وتفصيل ذلك فيما يلي:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تقدير الوظائف النحوية في النمط الأوّل [حَسْب + اسم مرفوع]:

ولـ(حَسْب) في هذا النمط حالان، إمّا أن يكون الاسم المرفوع بعدها نكرة أو معرفة، ففي حال **وقع بعده نكرة** نحو (حَسْبُك درهمٌ)، اتفقوا على تقدير (حَسْب) مبتدأً مرفوعًا، لكونه بإضافته أخصَّ من النكرة المطلقة بعده، واختلفوا في تقدير وظيفة المرفوع النكرة بعده على وجهين، أوّلهما: أنه خبرٌ لـ(حَسْب)، والوجه الآخر: أنّه فاعل له؛ لمعنى الفعل فيه، إمّا لكونه مصدرًا بمعنى اسم الفاعل، أو لكونه اسم فعل في مذهب بعض النحويين، كما تقدّم عرضه في المدخل، وخرّجوا احتياج عنصر الابتداء الاسميّ (حَسْب) للعنصر الإسنادي المكمّل للفائدة، بأنّه محذوف الخبر وأغنى الفاعل عنه [٦١].

وفي حال **وقع بعده معرفة**، نحو (حَسْبُك زيدٌ) فقد أجازوا تقدير (حَسْب)، مبتدأ أو خبرًا مقدّمًا، كما أجازوا أن يعرب المرفوع المعرفة بعده خبرًا له أو فاعلًا أو مبتدأً مؤخّرا [٦٢].

وقدّر جماعةٌ منهم أبو العباس القرطبي (ت ٦٥٦هـ) ومحيي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) [٦٣]، في التراكيب الواقع فيها بعد (حَسْب) مصدرٌ مؤوّل من (أنْ) والفعل، نحو ما ورد في حديث أبي هريرة السابق «حَسْبُ امرئٍ مِن الشَّرِّ أنْ يَحْقِرَ أخاهُ المسلمَ»، أن يكون هذا المصدرُ مبتدأً مؤخّرًا و(حَسْب) قبله خبرًا مقدّما، ومن حجّتهم أنّ (حَسْب) هو محطّ الفائدة في الكلام المقتضي وظيفة الإخبار، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:٢٣]، في قراءة نصب (فتنتَهم) [٦٤] على أنها خبرُ (تكنَ) مقدّمًا و(أَنْ قَالُوا) اسْمهَا مُؤّخرا، وعليه يتعيّن أن يكون (بِحَسْبِك) هو الخبر [٦٥]، ذلك أنّ العرب التَزمت ألّا تُولي الحرفَ المصدري هذه العوامل، فإن أريد ذلك أُخّر الحرفُ المصدري فيقال: (كان حسنًا أنْ تقومَ) [٦٦].

ومما وقع بعد (حَسْب) بتأويلين (= **نكرةٍ ومعرفةٍ**)، الاسمُ (ما) مِن قوله تعالى: ﴿حَسْبُنا مَا وَجَدْنا عَلَيْهِ آبَاءَنا﴾ [المائدة: ١٠٤]، فقد قيل: ظاهرُها أنها موصولة اسمية، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة، أي: كافينا الذي وجدنا [٦٧]، فيحتمل فيها

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التعريفُ وتكون خبرًا أو تكون مبتدأ مؤخّرا، كما يحتمل فيها التنكيرُ فتبقى خبرًا لـ(حَسْب).

تقدير الوظائف النحوية في النمط الثاني: [اسم مرفوع + حَسْب]:

ولكون الوارد من التراكيب على هذا النمط مما جاء فيه الاسم المرفوع معرفة، فلم أجدهم يختلفون في تقدير وظيفته مبتدأ، وتقديرِ (حَسْب) خبره.

تقدير الوظائف النحوية في النمط الثالث: [اسم مرفوع + [اسم مرفوع + حَسْب]]:

ويمكن تقريب هذا النمط بأنّه ما وقع فيه (حَسْب) عنصرًا إسناديًّا في تركيب إسنادي بسيط، وتكون وظيفة هذا التركيب عنصرًا إسناديًّا في تركيب إسنادي مركّب، أي: أن التركيب الإسنادي قام بوظيفة المفرد، شأنه شأنَ الجمل التي لها محلّ من الإعراب [٦٨]، وهي الجملة الصغرى أو ما تسمّى بالجملة المدمجة (Embedded Sentence)، التي تشكّل عنصرًا إسناديًّا للجملة الكبرى، أو ما تسمّى بالجملة المركبّة (Complex Sentence) [٦٩].

ثالثًا: أثر الـمَقُولات والقرائن في تقدير الوظيفة النحوية الإسنادية:

ويستبين لي أنّ اختلافهم في تقدير الوظيفة النحوية لعنصرَي التركيب الإسنادي لـ(حَسْب)، مردُّه إلى مقولة التعريف والتنكير، ومقولة النوع، وقرينتَي الرتبة والإعراب، فتلحظ **مقولة التنكير** في (حَسْب) وتخصيصه بالإضافة، ليسوغ الابتداء بـ(حَسْب) النكرة الـمُخصَّصة، ويتعيّن تقدير النكرة بعده خبرًا عنه لانحطاطه عنه بالتنكير العامّ، ويترجّح جعل (حَسْب) خبرًا عن العنصر الآخَر إن كان معرفة، سواء تقدّم عليه في التركيب نحو: (هذا/ زيدٌ حسبُك) أو تأخّر نحو: (حَسْبُك زيدٌ/ هذا).

ولمقولة التنكير في (حَسْبك)، التي لم تَرْقَ بتخصيص الإضافة إلى مقولة التعريف =جوّد ابنُ مالك (ت ٦٧٢هـ) إعرابه خبرًا عن المعرفة التي تصحبه، لذا يقول عن العنصر الإسنادي الثاني: «فلو كان معرفةً فالأجودُ أن يكونَ مبتدأً، و(بِحَسْبِك) خبرًا» [٧٠].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ولمقولة التنكير المخصَّص في (حَسْبك)، كذلك، لم يذكر بعضُ المعربين، كالقرطبي والكافيجي، في المصدر المؤوّل من (أنْ) والفعل الواقع بعد (حَسْب) غيرَ وجهٍ واحدٍ وهو أن يكون مبتدأ مؤخّرًا و(حَسْب) خبرًا له مقدّمًا، وعلّلوا ذلك بكون المصدر المؤوّل في تقدير المعرفة (٧١).

ثم ينظر إلى **مقولة النوع**، وفيها تضمّنُ الاسمِ =المصدر لمعنى اسم الفاعل أو لمعنى الفعل، فيترجّح فيه أن تُرفع النكرةُ بعده خبرًا على كونه فاعلا، لضعف معنى الفعلية في (حَسْبُ).

ويَقربُ أن ترفع ما بعده فاعلا إن دخل التركيبَ معنًى من معاني الفعل، كالاستفهام أو الطلب نحو (أَحَسْبُك درهمٌ؟)، و(حَسْبُك ينمِ الناسُ)، أو دخل على المرفوع بعده باءٌ زائدةٌ، نحو (حَسْبُك بزيدٍ/ به)، لتجدُّدِ معنى الطلب فيه، ولقوّةِ قياسه على ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾ [النساء:٤٥، يونس:٢٩، الأحزاب:٣] في معنى الكفاية، والتقدير: كفى اللهُ (٧٢).

ولأجل هذا قَوِي في القراءة السابقة ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن يَتَّخِذُوا﴾ [الكهف:١٠٢] =تقديرُهم فاعليةَ العنصر الإسنادي الثاني (أَن يَتَّخِذُوا)؛ حينَ تقدّمه (حَسْب) معتمدًا على همزة الاستفهام (٧٣).

وبمثله يقربُ تقديرُ الاسم المرفوع بعد (حَسْب) فاعلا في مذهب القائلين ببنائه؛ لكونه اسم فعل لا ينفكّ عن نيابته مناب فعله في المعنى والعمل.

ولا يبعد عندي في تقديرهم الفاعلية بعد (حَسْب)، مغنيًا عن خبره، =أن يكونَ سببُه رواياتٌ لبعض التراكيب استبدل فيها (حَسْب) بأفعال صريحة من معناها (=يكفي)، نحو ما روي من قولهم: «يَكْفيكَ مِن الشِّعرِ غُرّةٌ لائحةٌ» (٧٤)، وقولهم: «يَكْفيكَ مِن القلادةِ ما أَحاطَ بالعُنُقِ» (٧٥)، فيكون هذا مُؤنِسًا لتقديرِ معنى الفاعل واسمِه في (حَسْب) ومُؤنِسًا لتقديرِ المرفوع بعده فاعلا مغنيًا عن الخبر الذي يقتضيه نوع (حَسْب) في الاسمية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وتلحظ **قرينة الرتبة**، في تجويز تقديرِ (حَسْب) مبتدأ أو خبرًا إذا هو تقدّم على العنصر الثاني المعرفة، نحو (حَسْبُك زيدٌ، حَسْبُك هذا)، ويمتنع تقديرُ (حَسْب) مبتدأ حال تقدّم العنصر الآخَر عليه في صدر التركيب، نحو (هذا/ هو حَسْبُك)، كما يمتنع تقدير العنصر الآخَر فاعلا بـ(حَسْب) مقدّمًا عليه، من باب أَوْلى.

أمّا قرينة الإعراب فيمكن أن تلمح في تقدير ما خفي إعرابه وخلا العنصران الإسناديّان في التراكيب من علَم الرفع (=الضمّة)، في نحو (بِحَسْبِك أنْ تقولَ)، ولذا قدّر بعضُهم المصدرَ المؤوّلَ مبتدأً مؤخّرًا و(بِحَسْب) خبره مقدّما.

وأختم بمقاربة لوجه الإسناد في التركيب الإسنادي البسيط لـ(حَسْبك زيدٌ/ درهم)، حيث أجازوا فيه تقديره مبتدأً، وتقديرَ المرفوع بعده خبرًا له أو فاعلا مغنيًا عنه، وقد أشار أبو القاسم السُّهيلي (ت ٥٨١هـ) إلى أنّ (حَسْب) مرفوع بالابتداء متضمنٌ لمعنى يخالف معنى الابتداء الـمُخْبَرَ عنه [٧٦]، وهذا إشكال واردٌ على تقديرهم المرفوعَ بعده فاعلًا، مما جعلهم يُخرّجون هذا الإشكال بأنّ الفاعل (سدّ مسدّ الخبر) [٧٧]، ويعلّلون ذلك بـ«حصول الفائدة به، وتمام الكلام» [٧٨]، والذي يبدو لي أنّ الإسناد الاسمي ومعناه لا يزال حاضرًا في تقدير الفاعلية أو الخبرية، ولا يزال التركيب بالتقديرَين جملةً اسمية، غير أنّ سبيل الإسناد وطريقته تختلف؛ فالخبر تسنده إلى المبتدأ قبله، والفاعل المغني بعد (حَسْب) يسند إليه المبتدأ، ووجدتُ بعضهم يتخلّص من ذلك الإشكال بتعريف للمبتدأ يشمل نوعَين متصوّرَين له، أحدهما مبتدأ له خبر، والآخَر مبتدأ له فاعلٌ يغني عن الخبر، قالوا: الابتداءُ هو تقديمُ الاسمِ في اللفظِ والنيّةِ وتجريدُه مُسندًا إليه خبرٌ، أو مُسندًا إلى ما يَسدُّ مسدَّ الخبر [٧٩]، ويقوّي هذا أنّ حقيقة الإسناد الموجِدَ للعملِ إنما هو المتكلِّم ذاتُه منشئُ الكلامِ وقاصده [٨٠].

المطلب الثاني: ورود (حَسْب) في التركيب الإسنادي المنسوخ:

ليست النواسخ، فعليّةً وحرفيّةً، طرفًا في عملية الإسناد، وإنما هي عناصر إضافية لا علاقة لها بالإسناد إلّا من حيث إنها تفيد اقتران الجملة بزمن دون جهة أو بزمن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وجهة، وتفيد تلك النواسخ تحويل المعنى إلى غير ما عليه الإسناد [٨١]، ومن تلك المعاني: التحوّل في الزمن= كان، أو التأكيد= إنّ وأنّ، أو التمنّي= ليت، أو الترجّي= لعل، أو التشبيه= كأنّ، أو قرب وقوع الفعل= أوشكَ، أو أوان الشروع فيه= طَفِقَ وأخذَ [٨٢].

أوّلًا: أنماط تركيب (حَسْب) الإسنادي المنسوخ:

النمط الأوّل: [الناسخ + حَسْب + العنصر الثاني]

١-١-[فعل ناسخ + حَسْب + الاسم المنصوب]

١-٢-[حرف ناسخ + حَسْب + الاسم المرفوع]

النمط الثاني: [الناسخ + العنصر الأوّل + حَسْب]

٢-١-[حرف ناسخ + الاسم المنصوب + حَسْب]

النمط الثالث: [الناسخ + العنصر الأوّل + [حَسْب + الاسم المرفوع]]

٣-١-[فعل ناسخ + الاسم المرفوع + [حَسْب + الاسم المرفوع]]

شواهد النمط الأوّل **ونماذجه**: [الناسخ + حَسْب + العنصر الثاني]

١-١-[فعل ناسخ + حَسْب + الاسم المنصوب]

ومما جاء عليه أثرٌ عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما: «أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةَ رَسُولِ اللهَّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ..» [٨٣].

١-٢-[حرف ناسخ + حَسْب + الاسم المرفوع]

وعليه جاء قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُّ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وما ورد في الحديث: «كلَّا، إنّ بِحَسْبِكمُ القتلُ» [٨٤]، ونحو قولهم في المَثَل: «إنّ حَسْبَك من شرٍّ سماعُه» [٨٥]، ومنه قولُك: (إنّ حَسْبَك درهمان) [٨٦].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

شواهد النمط الثاني **ونماذجه**: [الناسخ + العنصر الأوّل + حَسْب]

وعليه قول دريد بن الصمّة (ت ٨هـ):

وَقِفُوا فَإِنَّ وُقُوفَكُمْ حَسْبِي [٨٧] حَيُّوا تُمَاضِرَ وَارْبَعوا صَحْبِي

شواهد النمط الثالث ونماذجه: [الناسخ + العنصر الأوّل + [حَسْب + الاسم المرفوع]]

ومنه قولُهم: (كان عبدُ الله حَسْبُك به رجلًا) [٨٨]، فـ(عبدُ الله): اسم الناسخ الفعلي (كان)، و(حَسْبُك): مبتدأ، و(به) خبره [٨٩]، لكون الباء حرفًا زائدًا والهاء محلّها الرفع خبرًا، كما سيأتي في عوارض التراكيب، والتركيب الإسنادي لـ(حَسْب) واقع موقع خبر الناسخ (كان)، وهي الجملة المدمجة، كما تقدّم بيانها في التركيب الإسنادي البسيط.

ثانيًا: تقدير الوظائف النحوية في الأنماط التركيبية الإسنادية المنسوخة، وأثر الـمَقُولات والقرائن في التقدير:

دخول الناسخ على تركيب (حَسْب) الإسنادي كان مما استدلّ به القائلون بإعراب (حَسْب)، ومما أبطلوا به مذهب القائلين ببنائه اسمَ فعل، ذلك أنّ دخول الناسخ دليل على تصرّفه الإعرابي وتأثّره بالعوامل اللفظية، بخلاف اسم الفعل [٩٠].

ومن وجه آخر فإنّ دخولَ الناسخ على (حَسْب) واندراجَه في الكلام دليلٌ على تخلّف معنى الطلب الذي يتضمّنه في بعض أحواله مُتصدّرًا التركيب الإسنادي، وبه يحتجّ بعضُهم على كونه اسمَ فعلٍ، فنحو قولهم: «إنْ ظَلمتَني فَإنّ حَسْبِي اللهُ»، لا معنى للطلب في (حَسْب) حينئذٍ، ويعرب لفظ الجلالة (الله) خبرًا للناسخ [٩١].

ومما يجدر التنبيه عليه أنّ تقديرهم المرفوعَ بعد (حَسْب) فاعلا به، في التراكيب الإسنادية غير المنسوخة، لا يطّرد هنا في التراكيب الإسنادية المنسوخة، فمَن قال هذا لم يقل: (كانَ حَسْبُك درهمين)، لأن (كان) لا تعمل في (درهمين) مع ارتفاعه بـ(حَسْبُك) [٩٢]، وقد منع الجمهور أن يدخل الناسخ على الوصف الرافع لفاعل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يسدُّ مسدَّ الخبر، نحو قولِك: (إنّ قائمًا أخواك) [٩٣]، فأَوْلى أن يمنع ما حمل على اسم الفاعل وتضمّن معناه، ومذهبهم راجحٌ منصورٌ في القياس.

ويذكرون أنّ الأخفش (ت ٢١٥هـ) والكوفيّين يجيزون ذلك، قياسا على مذهبهم في جواز عمل مجيء الوصف مبتدأً رافعًا لفاعل يسدّ مسدّ الخبر، وإن لم يَعتمد على نفي أو استفهام [٩٤]، ولذا جوّز القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) أن يرتفع (سُنّةُ) من أثر ابن عمر السابق على الفاعلية بـ(حَسْبُكم) [٩٥].

ومن مسائل **قرينة الإعراب** أنّ بعض الشواهد خفي فيها الإعراب فتحتمل وجهين على السواء، كحديثِ: «إنّ مِن حَسْبِكَ أنْ تَصُومَ مِن كُلِّ شهرٍ ثلاثةَ أيام»[٩٦]، فأوّل الوجهين: أن يكون (مِن حَسْبِك) في موضع نصب اسم (إنّ)، والمصدر المؤوّل في موضع رفع خبره، والوجه الآخر: عكسه، أي: أن يكون المصدر المؤوّل في موضع نصب اسم الناسخ مؤخّرا، و(مِن حَسْبِك) في موضع رفع خبر مقدّم للناسخ، ومثله بالتوجيهين يجري حديث: «أَوَ ليس بِحَسْبِكم أنْ تَكونوا مِن الخيارِ» [٩٧].

ومن أثر قرينة الإعراب تعدّدُ محتملات الحركة الإعرابية، فنحو الفتحة في (سُنَّةَ) من أثر ابن عمر السابق: «أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ...»، ظاهرها أنها فتحة النصب خبرًا للناسخ (ليس)، أمّا القاضي عياض وأبو القاسم السّهيليُّ فقدّرا الفتحةَ في (سنةَ) مفعولًا به لفعل مضمر، والتقدير: تمسّكوا أو الزموا، ويكون خبر (ليس) جملة: (طاف بِالبيت) [٩٨]، والراجح الأسلمُ من التقدير والأقرب مأخذًا بخلاف مذهبهما.

المبحث الثاني: العلاقات التخصيصية في تركيب (حَسْب).

قرينةُ التخصيص علاقة سياقية/ معنوية كبرى، تتفرّع عنها قرائن معنوية أخصّ منها [٩٩]، وتدلّ كلُّ قرينة على معنى خاص، تمثّل عنصرًا أو شكلًا من عناصر التخصيص وأشكاله التي يُعبّر عنها بالأبواب النحوية، مثل باب المفعول به والمفعول معه والمفعول فيه، وباب الحال والتمييز، وأبواب النعت والبيان والتوكيد والإضافة، وتكون هذه القرائن قيودًا على علاقة الإسناد إذ تدلُّ كلٌّ منها على جهة خاصّة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة [١٠٠].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وهذه المخصِّصات أو القيود [١٠١] توصف بـ(الفضلات) أو (الـمكمِّلات) [١٠٢]، وكلُّ ما يضاف إلى الإسناد من ألفاظ وعبارات فهو فضلة، وليس يراد بذلك أنها زائدة يستطاع الاستغناء عنها؛ فقد لا يستقيم المعنى في الجملة دونها، وكون الفاعل عمدة والمفعول فضلة إنما هو بالنظر إلى حصول أصل الكلام لا بالنظر إلى أداء المعنى المقصود به [١٠٣].

ولعلّ ما وقفتُ عليه من وظائف نحوية تمثّل علاقات تخصيصية، حلّ فيها (حَسْب) أو وقعتْ بعده، كانت المفعول به (قرينة التعدية)، والمفعول المطلق (قرينة التحديد)، والمفعول معه (قرينة المعيّة)، والمفعول فيه (قرينة الظرفية)، والحال (قرينة الملابسة)، والتمييز (قرينة التفسير)، والنعت (قرينة التبعية) والعطف (قرينة المشاركة)، والمضاف والجار والمجرور (قرينة الإضافة).

فالتعدية قرينة معنوية بابها المفعول به، ووظيفته تخصيص الإسناد وتقييده، والدلالة على أن الفعل، أو ما هو بمعناه، قد وقع عليه أو أثّر فيه [١٠٤].

والتحديد بالمفعول المطلق قرينة معنوية، وهو المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل وفعَلَه [١٠٥]، وذلك لأنه يقع مع الفعل المعتدّي واللازم على السواء [١٠٦]، «ويبدو أن العربية تريد من خلال علاقة التحديد بين الفعل والمفعول المطلق أن تبيّن الحدث الكامن في الفعل وتزيل عنه الإبهام، وذلك بوصفه أو بإضافته أو ببيان عدد مرات حدوثه» [١٠٧].

وقرينة **المعية** معنوية يستفاد منها المصاحبة بين ما قبل الواو والمنصوب، والتخصيص في المعية معناه أنّ المفعول معه يخصِّص الاسمَ الذي صاحبَه أو انضم إليه ليدلَّ على شيء حصل الفعل بمصاحبته، أي: (معه)، بلا قصدٍ إلى إشراكِه في حكم ما قبله [١٠٨].

والظرفية وظيفة المفعول فيه، بها يجري تخصيص الحدث أو الإسناد وتقييده في الزمان أو في المكان [١٠٩].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وقرينة **الملابسة** قرينة معنوية يقوم بها الحال وتخصّص الإسنادَ الفعلي أو الاسمي، ومعنى التخصيص هنا أن يكون صاحب الحال على هيئة مخصوصة حين وقوع الفعل أو حين إسناد الخبر إلى المبتدأ(١١٠).

والتفسير قرينة معنوية وبابها التمييز، ويكون عند الحاجة في الجملة إلى الإيضاح، ولا تكون هذه الحاجة إلا عند المبهم، ولذا قالوا في تعريفه: الاسم النكرة المنتصب بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم بيانًا لِما انبهم من الذوات أو النسبة، ويلحظ أنّ الإبهامَ في الجملة عمومٌ، وأنّ التقييدَ تخصيصٌ لهذا العموم، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم، وكون التمييز تخصيصًا فهو مثل باقي المنصوبات في كونها مخصّصات لعموم الدلالة في الإسناد، أو ما وقع في نطاقه (١١١)، ومثلها **النعت** قرينة معنوية بها يُخَصَّص أحدُ طرفي الإسناد أو ما وقع في نطاقه (١١٢).

والإضافة قرينة معنوية بابها حرفُ الإضافة ومدخوله، والمضاف والمضافُ إليه، والإضافة نسبة اسم إلى اسم جرّ ذلك الثاني بالأوّل نيابة عن حرف الجرّ أو مُشاكِلِه (١١٣)، فالمضاف إليه اسم جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته (١١٤).

والإضافة نسبةٌ وارتباط بين شيئين على نحوٍ لا تعبّر معه عن فكرة تامّة، وإنما يضاف شيء إلى شيء ليرتبطا ويكونا بمنزلة شيء واحد، ويسمى الأوّل مضافا والثاني مضافا إليه، وتأتي هذه الإضافة أو النسبة في العربية على طريقتَين، أُولاهما: الإضافة المباشرة، والأخرى: الإضافة بالواسطة (١١٥).

وحروف الإضافة، في التراث (أدوات تعليق) (١١٦)، وتكرّرتْ في مدوّناتهم عبارةُ: «الجارُّ والمجرور متعلّق» (١١٧)، وهذه الصورة من التعلّق مما تفيد منه نظرية العلاقات في حفظ التواصل النصّي بين مجموع الكلم، وهذا يوافق ما يعرف بالمستوى الأفقي (=العلاقة التركيبية) (Syntagmatic Relation) (١١٨).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المطلب الأوّل: أنماط تركيب (حَسْب) التخصيصي:

وبتأمّل شواهد التراكيب النحوية لـ(حَسْب) ونماذجها أجدها في التخصيص على وجهين، إمّا أن يكون (حَسْب) هو نفسه مخصِّصًا لتركيب إسنادي قبله، وإمّا أن يقع بعد التركيب الإسنادي لـ(حَسْب) ما يخصّصه، ويتشكّل الوجهان في ثلاثة أنماط هي:

النمط الأوّل: [تركيب إسنادي + (حَسْب) مخصّصًا]

النمط الثاني: [تركيب إسنادي + (حَسْب) في تركيب إسناديّ مخصّص]

النمط الثالث: [(حَسْب) في تركيب إسنادي + عنصر تخصيصي]

شواهد النمط الأوّل **ونماذجه**: [تركيب إسنادي + (حَسْب) مخصّصًا]

وفي هذا النمط يجيء (حَسْب) عنصرًا مخصّصًا لعلاقات التركيب الإسنادي قبله، وما وقفتُ عليه من التراكيب وجدتُه يقع مفعولا به ومفعولًا مطلقًا وحالا ونعتًا، وبيان ذلك الآتي:

- وقوع (حَسْب) **مفعولًا به** (=التخصيص بالتعدية):

ومنه قولُ الشاعر:

أَن تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيابِ وَتَشْبَعُوا [(١١٩)] إنِّي رأَيْتُ مِنَ الـمَكارِمِ حَسْبَكُم

ومنه قولُك: (أصبْتُ حَسْبي مِن الماءِ) [(١٢٠)].

ففي الشاهد الشعري وقع (حَسْب) مفعولًا أوّل للفعل القلبي (رأيتُ)، ووقع المصدر المؤوّل (أنْ تَلبسوا) مفعوله الثاني [(١٢١)]، وجوّز بعضهم العكس؛ فيكون (حَسْب) مفعولا ثانيًا والمصدر المؤوّل مفعولا أوّل [(١٢٢)]، وفي التركيب المصنوع وقع مفعولًا به للفعل (أصبْتُ)، وبه يظهر التخصيص بالتعدية، حيث وقعت وظيفة (حَسْب) المفعول به لتخصيص الإسناد وتقييده، والدلالة على أن الفعل قد وقع عليه أو أثّر فيه.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- وقوع (حَسْب) **مفعولًا مطلقًا** (=التخصيص بالتحديد):

ومنه قولُك: (حَسْبَك مِن هذا) (١٢٣)، ووظيفة التحديد للمفعول المطلق (حَسْبَك) في التركيب السابق يُظهرها إجازتُهم نصبَه في معنى النهي، قالوا: «حَسْبَكَ مِن هذا، إذا نَهاهُ، فَنَصب» (١٢٤)، نظير (شَرْعَك، وَكَفْيَك)، مما يلاقيه في المعنى (١٢٥)، وهي مصادر جُعلتْ بمنزلة فعل الأمر والنهي (١٢٦)، وتقتضي جوازَ الرفع والنصب على معنى الطلب، غير أنّك إذا نصبتَ كنتَ تَترجَّاه في حالِ حديثك، وتعمل في إثباته (١٢٧)، وتقدّر له فعلًا مضمرًا من لفظه يخصّصه على سبيل التحديد، وكأنّ التقدير: اِحْسبْ/ حَسِّبْ حَسْبَك.

- وقوع (حَسْب) **حالًا** (=التخصيص بالملابسة):

ومنه قولُك: (هذا عبدُ الله حَسْبَك مِن رجل) (١٢٨)، و(مررتُ بِعبدِ الله حَسْبَك) (١٢٩)، وتقدّم قريبًا أنّ قرينة الملابسة قرينة معنوية يقوم بها الحال وتخصّص الإسنادَ الفعلي أو الاسمي، ومعنى التخصيص هنا أن يكون صاحبُ الحال = أحد عنصرَي الإسناد (هذا، وعبد الله) أو المفعولَ المعدَّى إليه بحرف (بعبد الله)، على هيئة مخصوصة حين وقوع الفعل أو حين إسناد الخبر إلى المبتدأ، والملابسة للهيئات قرينة على إفادة معنى الحال بوساطة الاسم المنصوب (حَسْبَك) في التركيبين السابقين.

- وقوع (حَسْب) **نعتًا** (=التخصيص بالنعت):

ومن الشواهد والنماذج على ورود (حَسْب) نعتًا مخصِّصًا لعلائق الإسناد ما جاء في قراءةٍ (١٣٠) ﴿عطاءً حَسْبًا﴾ [النبأ:٣٦]، ومنه قولُك: (هذا رجلٌ حَسْبُك مِن رجلٍ) (١٣١)، و(مررتُ بِرَجُلٍ حَسْبِك) (١٣٢).

ووظيفة النعت (حَسْب)، في التراكيب السابقة، تخصيص الاسم المنعوت (عطاءً، ورجل)، ولكون إضافة (حَسْب) لفظية في تقدير الانفصال لم تكسبه تعريفًا، وجاء مُخصِّصا للمنعوت النكرة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

شواهد النمط الثاني **ونماذجه**: [تركيب إسنادي + (حَسْب) في تركيب إسناديّ (مخصّصًا)]

وفي هذا النمط يأتي التركيب الإسنادي لـ(حَسْب) مُخصّصًا لما قبله، أي: أنّ هذا التركيب مُخصِّصٌ عوضَ (حَسْب) نفسه، كما اتّضح في النمط الأوّل، وهذه التراكيب مما سبق دراسته في مواضعه من علاقات الإسناد، وأنها تراكيب مدمجة (صغرى)، والنظر في هذا الموضع لما تقوم به من وظائف داخل الجمل المركّبة (الكبرى) في النصوص، ومما وقفتُ عليه من ذلك وقوع التركيب الإسنادي مفعولا به ونعتًا، وبيان ذلك الآتي:

- وقوع التركيب الإسنادي لـ(حَسْب) **مفعولًا به** (=التخصيص بالتعدية):

يقع التركيب الإسنادي الوارد فيه (حَسْب) جملة مدمجة وظيفتها المفعول به نصبًا، وهي غالب ما يرد في القرآن: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ﴾ [آل عمران:١٧٣، التوبة: ٥٩]، ﴿قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ المائدة: ١٠٤]، ﴿فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ﴾ [التوبة: ١٢٩، الزمر:٣٨]، ومنه في الأثر: «وَهِي تَقولُ: حَسْبِيَ اللهُ» [١٣٣]، ومنه ما حكاه الأصمعيُّ (ت ٢١٦هـ) عن أعرابي: «فَقال لي: حَسْبُك، ثم قامَ إلى الناقةِ فَنَحرها»[١٣٤].

وهذه التراكيب التي تسمّى جملة مَقُول القَوْل [١٣٥]، في موضع نصب مفعولا بها بفعل القول: (قال، قل، تقول) في التراكيب السابقة، فخصّص التركيبُ الإسناديّ المدمج (الجملة الصغرى) الفعلَ من الجملة المركّبة (الكبرى) على وجه التعدية.

- وقوع التركيب الإسنادي لـ(حَسْب) **نعتًا** (=التخصيص بالنعت):

يقع التركيب الإسنادي الوارد فيه (حَسْب) جملة مدمجة وظيفتها النعت، نحو ما ورد في الأثر: «لَقَدْ شَهِدَ عِنْدَكَ رَجُلانِ حَسْبُكَ بِهِما» [١٣٦]، وقولك: (مررتُ برجلٍ حَسْبُك به) [١٣٧]، و(مررتُ برجلٍ حَسْبُك من رجل أخوه) [١٣٨].

وتقدّم قريبًا وجه التخصيص بالنعت المفرد، غير أنّ التركيب الإسنادي المدمج (الجملة الصغرى)، هنا، يمّثل عدولا عن النعت بالعنصر التخصيصي المفرد إلى

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التخصيص بالتركيب بقطع (حَسْب) عن تبعية الجرّ لـ(الرجل) إلى الرفع، أمّا (حَسْب) في الأثر السابق فإنّ رفعه على تقديره مسندًا أو مسندًا إليه، والباء زائدة داخلة على العنصر الإسنادي المكمّل للتركيب المدمج (الجملة الصغرى).

شواهد النمط الثالث **ونماذجه**: [(حَسْب) في تركيب إسنادي + عنصر تخصيصي]

وهذا النمط مما يأتي فيه التخصيص بعد تركيب (حَسْب) الإسنادي، فيكون العنصر مخصّصًا لعلاقات الإسناد، لكونه مفعولًا فيه أو مفعولًا معه أو تمييزًا له أو نعتًا أو معطوفًا عليه أو شبه جملة تتعلّق بأحد عنصرَي الإسناد، وبيان ذلك فيما يلي:

- وقوع **المفعول فيه** بعد (حَسْب) (= التخصيص بالظرفية):

ومنه ما جاء في الحديث: «قال: حَسْبُك الآنَ»[١٣٩]، فوقع هنا في الحديث تقييد التركيب الإسنادي لـ(حسْب) بالظرف الزماني (الآن) دالًّا على الزمن الحالّ.

- وقوع **المفعول معه** بعد (حَسْب) (= التخصيص بالمعية):

ومنه تقدير بعضهم ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:٦٤]، ورواية قول الشاعر:

فَحَسْبُكَ وَالضّحّاكَ سَيْفٌ مُهَنّدٌ[١٤٠] إِذا كانَتِ الهَيْجاءُ وانْشَقَّتِ العَصا

ومنه قولُهم: «حَسْبُك وزيدًا درهمٌ»[١٤١]، وقولُك: (حَسْبُكَ وعبدَ الله درهمان)[١٤٢].

وتقدير الواو للمعية ونصب ما بعدها (مَن، والضحاكَ، وزيدًا، وعبدَ الله) مفعولا معه، فيما سبق من التراكيب المسموعة والمصنوعة، هو مذهبٌ للزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)[١٤٣] خالف به الجمهور، وقد رُدَّ المذهبُ والتقديرُ بأنّ المفعول معه لا يعمل فيه إلّا الفعل أو ما جرى مجراه، وليس (حَسْبك) مما جرى مجرى الفعل[١٤٤]، كما رُدَّ بأنّ المعنى يرجّح التشريكَ لا المعيّةَ في إثبات كون الله مع رسوله ومع المؤمنين، فضَعُفَ بهذا تقديرُ انتصاب ما بعد الواو على المعية، كما ضعُفَ تقديرُ القرينة التي تفيد مصاحبة ما قبل الواو لما بعدها، ليقوى تقدير العطف والمشاركة فيه، كما سيأتي.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- وقوع **التمييز** بعد (حَسْب) (= التخصيص بالتفسير):

ومنه قولُ مُنقذ الهلاليّ (ت حوالي ١٤٠هـ):

وَحَسْبُكَ بِالـمَذَلَّةِ سُوءَ حَالٍ (١٤٥) فَحَسْبُكَ بِالتَّنَصّفِ ذُلَّ حُرٍّ

ومنه قولُك: (حَسْبُك به رجلًا) (١٤٦)، و(حَسْبُك به شاعرًا) (١٤٧).

وقع (ذلّ حرٍّ، وسوءَ حالٍ) تمييزًا لما تضمّنه تركيب (حَسْب) الإسنادي من إبهام، وهما نكرتان ولو أضيفا لنكرة، وكذا (رجلًا، وشاعرًا)، وقد قيل: إنّ نحو (حَسْبُك به/ بكذا) إبهامٌ لا يُدرى في أيّ شيء هو مدح أو ذمّ، ولا من أيّ جهة هما، وإنما يجلوه الاسم المميِّز بعده.

واختلف في جهة نصب التمييز بعد (حَسْبُك)، فمذهب الجمهور، وهو الراجح، أنّه محمول على تمييز المقادير (١٤٨)؛ لقول سيبويه (ت ١٨٠هـ): «هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ انتصابَ الاسمِ بعد المقاديرِ، وَذلِك قولُك: (وَيحَه رجلًا)، وَ(لله درُّه رجلًا)، وَ(حَسْبُك بِه رجلًا» وما أَشْبه ذلِك» (١٤٩)، وأنّك إذا قلتَ: (حَسْبُك به) تُبهم، ويصير بمنزلة قولك: (عندي عشرون) بغير تمييز، فإذا فسّرته بـ(رجلًا، أو شاعرًا) صار بمنزلة: (عشرون غلامًا)، واقتضى بيانَه بالجنس مثل المقادير (١٥٠).

وخالفَ الثمانينيُّ (ت ٤٤٢هـ) وابنُ الدّهان (ت ٥٦٩هـ) وجماعةٌ (١٥١)، فجعلوا نصب مُميِّز (حَسْبك) على جهة تمييز النّسبة، وضعّفوا حمله على المقادير بأنّه في معنى الجُمْليّة، وكلُّ تمييزٍ عن معنى جُمليّ يجوز فيه الجمع والإفراد إن كان المعنى يحتمله، فتقول: (حَسْبُك بهم رجالًا)، ولا يجوز في تمييز المقادير إلّا الإفراد، ويضاف إليه أنّ معنى نحو (حَسْبُك به ناصرًا): حَسْبُك بنصرته، وهذا من باب تمييز النسبة الإضافية(١٥٢).

وخرّجوا كلامَ سيبويه بأنّه لا يريد «أنّها شبيهة بالمقادير في المقدارية؛ لأنّ هذا لا يصحّ، وإنّما أراد أنّ في نحو: «حَسْبك به فارسًا» احتمالاتٍ مبهمةً والتمييزُ أزالها كما أزال الإبهام عن المقدار» (١٥٣).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- وقوع **النعت** بعد (حَسْب) (= التخصيص بالنعت):

ومنه ما جاء في الحديث السابق: «حَسْبُ ابْنِ آدَمَ أُكُلاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ»، ومنه قولُ الأَخْنَس بن شِهاب التّغْلبيّ (ت حوالي ٧٠ق.هـ):

وَحَسْبُكَ بَلدةٌ، يُغْنيكَ فِيها يَعودُ عَليكَ، صَرْفِي، وَاكْتِسابي [١٥٤]

وقع فيه (يُقِمْنَ صلبَه، يُغنيكَ فِيها) تركيبًا إسناديًا مدمجًا (الجملة الصغرى) ويمثّل عدولا عن النعت بالعنصر التخصيصي المفرد إلى التخصيص بالتركيب نعتًا للعنصر الإسناديّ في تركيب (حَسْب).

- وقوع **العطف** بعد (حَسْب) (= التخصيص بالتبعية/ المشاركة):

وقد جاء التخصيص بالمشاركة بعد تركيب (حَسْب) الإسنادي على وجهين، أحدهما: بعد استكمال عنصرَي الإسناد، والوجه الآخَر: قبل استكمال عنصرَي الإسناد.

فمن شواهد **الوجه الأوّل** ونماذجه ظاهرُ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:٦٤]، ومنه الحديث: «حَسْبُكَ مِنْ نِساءِ العالَمِينَ: مَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرانَ، وَخَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، وَفاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ وَآسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ»[١٥٥]، ومنه ما جاء في قول امرئ القيس السابق: (وَحسبُكَ مِن غِنىً شِبَعٌ وريُّ)، ومنه قولهم: «حَسْبُكَ مِن الشّعرِ غُرّةٌ لائحةٌ، وَسُبّةٌ فاضِحةٌ» [١٥٦]، وعليه قولُك: (حَسْبُك الحديثُ فينام الناسُ) [١٥٧].

ورفع ما بعد الواو العاطفة، في غير الآية، جاء على سبيل المشاركة للمرفوع بعد (حَسْب)، بعد تمام الكلام باستكمال عنصرَي الإسناد، أمّا الموصول (مَن) في الآية، فقد قدّروه عطفًا على طريقين، إمّا عطف مفرد على مفرد، أو عطف جملة على جملة.

فالطريق الأولى: عطف (مَن) مفردًا على مفرد، وهو على أوجهٍ بها يختلف محلُّه من الإعراب، منها: أنّ موضعه رفع عطفًا على لفظ الجلالة (الله)، والمعنى: حسبُك الله والمؤمنون [١٥٨]، وقيل: موضع (مَنْ) نصبٌ عطفًا على موضع الكاف من (حَسْبُك)،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والمعنى: حسبُك اللهُ والمؤمنين، وقيل: موضع (مَنْ) جرٌّ عطفًا على لفظ الكاف من (حَسْبُك) [١٥٩]، وهذا مذهب الكوفيين، وهو أضعف الأوجه؛ لاقتضائه عطف الظاهر على مضمر دون إعادة الجارّ [١٦٠].

أمّا الطريق الأخرى: عطف تركيب (مَن) على تركيب (حَسْب) الإسنادي، وهو على ثلاثة أوجه، أحدها: أنّ (مَن) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف دلّت عليه (حَسْب) الأولى، والتقدير: حَسْبُك اللهُ وحَسْبُك مَن اتّبعك، الوجه الثاني: أنّ (مَنْ) في محلّ نصب مفعولا به بفعل مقدّر من معنى (حَسْب) قبله، والتقدير: حَسْبُك الله ويكفي مَن اتبعك [١٦١]، والوجه الأخير: تقدير (مَنْ) في محلّ جرّ بـ(حَسْب) مضافة محذوفة، والمعنى: حَسْبُك اللهُ وحَسْبُ مَن اتّبعك [١٦٢]، وتكون الواو على تلك الأوجه عاطفة جملة على جملة.

وأمّا المضارع المعطوف بعد تركيب (حَسْب) الإسناديّ بالفاء (فينام)، فالجمهور على رفعه (فينامُ) وتكون الفاء للاستئناف وعطف جملة على جملة، وخالفهم الكسائيُّ (ت ١٨٩هـ) فأجاز فيه النصب (فينامَ)، لتكون الفاء فيه لمعنى السببية والجزاء مع العطف [١٦٣].

أمّا **الوجه الآخر** للتخصيص بالمشاركة بعد (حَسْب): وهو أنْ يأتي العطف قبل استكمال عنصرَي الإسناد، كالعطف على المضاف إلى (حَسْب) قبل مجيء العنصر الإسنادي الآخر لجملته، فمنه رواية الشاهد السابق (فحَسْبُك وَالضحاكُ سيفٌ)، ورواية قولهم: «حَسْبُك وزيدٌ درهمٌ»، وقولك: (حَسْبُكَ وعبد الله درهمان) [١٦٤].

وفيها أوجه على تقدير العطف، أحدها: أن يرتفع الاسم (الضحاكُ، وزيدٌ، وعبدُ الله) على أنّه مبتدأ وخبره محذوف دلّ عليه ما قبله، والتقدير: حَسْبُك سيفٌ والضحاكُ حَسْبُه سيفٌ، ومثله (وزيدٌ، وعبدُ الله)، أو على أنّه مبتدأ خبره المرفوع المتأخّر، وخبر (حَسْب) محذوف يدلّ عليه المذكور، والتقدير: حَسْبُك سيفٌ والضحاكُ سيفٌ حَسْبُه، أو على أنّه معطوف على (سيفٌ)، والكلام على التقديم والتأخير، والتقدير: حَسْبُك سيفٌ والضحاكُ، ويكون من قبيل عطف المفردات [١٦٥].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والوجه الثاني: أن ينصب (الضحاكَ، وزيدًا، وعبدَ الله)، على تقديرها مفعولا بها بفعل مقدّر من معنى (حَسْب) قبله، والتقدير: حسبُك سيفٌ ويكفي الضحاكَ [١٦٦]، ويكون الوجهان من عطف جملة على جملة، والوجه الأخير: أن يجرّ (الضحاكِ، وزيدٍ، وعبدِ الله)، عطفًا على لفظ الضمير في (حَسْبك)، وهو وجه ضعيف، إلّا في مذهب الكوفيين، كما تقدّم بيانه.

- وقوع **الجار والمجرور والمضاف إليه** بعد (حَسْب) (=التخصيص بالإضافة):

ومن شواهد تخصيص (حَسْب) بالجار والمجرور ونماذجه الحديث المتقدّم: «حَسْبُكَ مِنْ نِساءِ العالَمِينَ»، وقولهم: «حَسْبُك مِنَ القِلادةِ مَا أَحاطَ بالعُنُقِ» [١٦٧]، ومنه قولك: (حَسْبُك مِن رجالنا زيدٌ) [١٦٨]، وقولك: (هذا حَسْبُك مِنْ فُلانٍ) [١٦٩].

أمّا شواهد تخصيص (حَسْب) بالإضافة ونماذجه، فلم يسمع فيها إلّا الإضافة، وغالب ما أضيف إلى (حسْب) الضمائرُ، كما في الشواهد والنماذج التي مضى ذكرها، مسموعةً ومصنوعةً، وأقلُّ منها أن تضاف إلى اسم ظاهر، نكرةً ومعرفةً، نحو ما ورد في حديث أبي هريرة: «حَسْبُ امرئٍ مِن الشَّرِّ أن يَحْقِرَ أخاه المُسلِمَ»، وحديث: «حَسْبُ ابْنِ آدَمَ أُكُلاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ»، ونحو قولك: (حَسْبُ زيدٍ درهمٌ) [١٧٠].

وتقدّم لنا أنّ الإضافة قرينة معنويّة بابُها حرفُ الإضافة ومدخوله، والمضاف والمضافُ إليه، وفي شواهد ونماذج ما وقع بعد (حَسْب) من متعلّقاتٍ، نحو (من نساء) جار ومجرور متعلق بـ(حَسْب) [١٧١]، و(من القلادة) و(من رجالنا) و(من فلانٍ) مثلها في التعلّق.

وأمّا الإضافة في (حَسْب) فسماعٌ [١٧٢]، لا تكسبه تعريفًا لكونه مصدرًا في معنى اسم الفاعل أو لكونه مبهمًا [١٧٣]، وإنْ قُطع عن الإضافة لفظًا فهي منويّة معنًى، فـ«لك أن تتكلّم بـ(حَسْب) مفردة، تقولُ: (رأيتُ زيدًا حَسْبُ يا فتى)، كأنّك قُلتَ: حَسْبي أو حَسْبُك، فأضمرتَ هذا فلذلك لم تنوّن، لأنّك أردتَ الاضافةَ» [١٧٤].

ويختلف تعيين الوظيفة النحوية للمضاف إلى (حَسْب) باختلافهم في نوعه [١٧٥]، فمن يراه مصدرًا فموضعُ المضاف إليه من (حَسْب زيدٍ، حَسْب امرئٍ) جرٌّ لفظًا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ومعنى، ومن يراه مصدرًا في معنى اسم الفاعل فموضعه جرٌّ في اللفظ نصبٌ في المعنى مفعولا به، ومن يراه اسم فعلٍ جعله نصبًا مفعولًا به.

وكذلك يظهر أثر هذا الاختلاف في تعيينِ الوظيفة النحوية وتقديرِهم المضافَ إليه الضميرَ (حسبُك/ ـنا / ـي / ـهم/ ـه) [١٧٦]، فيطّرد في الضمير الحكمُ السابقُ إلّا عند القائلين بأن (حَسْب) اسم فعل، فالنقل عنهم فيه خلاف، فمنهم مَن جعله حرفًا لا محلّ له من الإعراب، كأبي عمرو بن العلاء وأبي عمر الجرميّ [١٧٧]، وذهب بعضهم كالزجّاج وابن عطيّة (ت ٥٤٢هـ) إلى أنّ الضمير في موضع نصبٍ مفعولًا به [١٧٨].

المطلب الثاني: أثر المَقُولات والقرائن في تقدير الوظيفة النحوية التخصيصية:

وفي هذا الأثر يلحظ مقولة النوع، فلكون (حَسْب) مصدرًا جاء نعتًا بلفظ واحد للمؤنث والمثنى والجمع، فيقال: (مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ، وبامرأة حَسْبِكَ من امرأة، وهذه امرأةٌ حَسْبُك من امرأةٍ، وهاتان امرأتان حَسْبُك من امرأتين) [١٧٩].

ولمقولة النوع فإن العطف يحسن ويقبح بسبب نوع المعطوف عليه اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا، فحَسُن التقدير بالمشاركة عطفًا، حين جاء المضاف إلى (حَسْب) اسمًا ظاهرًا، نحو (حَسْب زيدٍ وأخيه درهمان)، بالجرّ، وقَبُح التقدير بالمشاركة عطفًا، حين وقع المضاف إلى (حَسْب) ضميرًا، نحو (حَسْبُك وزيدٍ درهمٌ) بالجرّ [١٨٠].

ويندرج في مقولة النوع ورودُ الاسم مشتقًّا أو جامدًا بعد (حَسْب)، فنحو (فارسًا) من المشتقات يأتي في تراكيب التخصيص نحو (حَسْبُك بزيدٍ فارسًا) فيحتمل وظيفة الحال كما يحتمل وظيفة التمييز، ولو جاء جامدًا نحو (حَسْبُك بزيد رجلًا) لخلُص للتمييز [١٨١]، ولذا يشير بعضهم إلى إمكان التبادل بين أنواع وظيفتَي الحال والتمييز [١٨٢].

ويلتحق بمقولة النوع ما يمكن أن يلمح في (حَسْب) من معنى الطلب أو الخبرية، وما يعتري بعض الأحرف من معاني المعية والعطف/ المشاركة، لذا فلعلّ سببَ الاختلاف في تسويغ نصب المضارع في نحو (حَسْبُك الحديثُ فينامَ الناس)،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

=هو كونُ (حَسْبُك الحديث) بلفظ الخبر لا طلب فيه صريحًا وإن تضمّن معنى الأمر: اكفف/ اكتفِ، وينصب ما بعد الفاء بإضمار (أنْ) لتأوّل ما قبلها بمصدر ويصحّ العطف عليه، فإذا كان قبل الفاء أمر بلفظ المبتدأ والخبر تعذّر تأويله بالمصدر لتعذّر تقديره صلةً لـ(أنْ) (١٨٣).

غير أنّ الجمهور لأجل معنى الطلب في (حَسْب) جزموا الفعل بعده في قولهم: «حَسْبُك ينمِ الناسُ» (١٨٤)، والكسائيّ يحتمله ويَلمَحُ الطلبَ فيه لينصب المضارع هنا كما جزموه ثَمَّ، ومعنى السببية والجزاء حاضر ظاهرٌ في كلٍّ.

ومن جهة أخرى، في التركيب السابق نفسه، فإنّ اختيارَ نصب المضارع أو رفعه راجعٌ إلى تقدير الفاء في: (فينام الناس)، أهي للعطف وحده فيرفع المضارع، أم هي للعطف مع السببية والجزاء فينصب المضارع، ويترتب عليه نوع العطف، مفردًا على مفرد أو جملة على مثلها.

وفي محتملات الوظائف النحوية لما بعد الواو في التراكيب السابقة، (ومَن اتّبعك/ والضحاك)، ما بين النصب على المعية أو العطف، يأتي أثر تقدير نوع الواو بمعنى المعيّة أو لمجرّد العطف، والفرق بين الواوين أنّ هذه الواو تؤذن بتمكُّن المصاحبة فقط، والواو التي بمعنى العطف تُوجِب الشّركة في المعنى؛ فإنْ كان الأوّل على معنى الفاعل فالثّاني على معنى الفاعل؛ والواو التي بمعنى (مَعْ) ليست كذلك، إذ الأوّل فاعل والثّاني مفعول؛ فظهر بينهما الفرق، ثم إن العاطفة تقتضي الشّركة في الفعل مصطحبين وغير مصطحبين كما تقتضي الشّركة في الإعراب، وواو المعيّة تقتضي المصاحبة في الفعل من غير انفراد ولا إشراك في إعراب (١٨٥)، وقد سبَق في تلك التراكيب ترجيحُ تقدير الواو عاطفةً لا للمعيّة، لسبب صناعي وسبب معنويّ.

وتبرز **مقولة** التنكير بما تقرّر سابقًا من تنكير (حَسْبك) وإنْ أضيف إلى معرفة، ولأجلها وقع حالًا من المعرفة ونعتًا للنكرة، كعلاقتَي تخصيص لتركيب إسنادي سابق، مما يمثله النمط الأوّل، نحو (مررتُ بِعبدِ الله حَسْبَك)، و(مررت بِرَجُلٍ حَسْبِك)، وجاء تنكير (حَسْب) حالًا؛ لأن أصل الحال التنكير؛ إذ هو زيادة في الخبر

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والفائدة وإنما تفيد السائِلَ والمحدَّث غير ما يَعرِفُ [١٨٦]، وجاء تنكير (حَسْب) نعتًا لأجل قرينة المطابقة للمنعوت النكرة.

وفي **قرينة الإعراب** يأتي خفاء الإعراب وظهوره، فالكاف الضمير في (حَسْبُك)، تخفى منه علامات الإعراب لكونه مبنيًّا، فاحتملوا فيه الجرَّ على الإضافة والنصبَ معنًى، وانبنى عليه تقديراتهم في المعطوف رفعًا ونصبًا وجرًّا، ومثله الاسم الموصول من الآية السابقة ﴿ومَن اتّعبك﴾، ويقابله ظهور الإعراب في نحو (والضحاك) برواية الحركات الثلاث علاماتٍ للرفع والنصب والجرّ.

ومنه تعدّد محتملات الحركة الإعرابية، فنحو الفتحة من (والضحاكَ) في الشاهد الشعري، تحتمل نصبَ المعيّة ونصبَ المفعول به، وكذا ضمة (حَسْبُ) في نحو (هذا رجلٌ حَسْبُك به)، و(هذان رجلان حَسْبُك بهما) تحتمل ضمة النعت للمرفوع قبله، ويكون من التخصيص بـ(حَسْب) على وجه الإفراد، كما تحتمل أن تكون الضمة دالّة على الرفع كونه عنصرًا إسناديًّا مبتدأ أو خبرًا، وبها تنتقل وظيفة النعت إلى التركيب المدمج (الجملة الصغرى)، ويصير الكلام تركيبين، بدلًا من تركيب واحد.

المبحث الثالث: عوارضُ تراكيبِ (حَسْب)

العرَضُ ما يطرأ على الشيء فيُغيّره عمّا استقرّ عليه حاله، وقد استبان مما تقدّم أن الإسناد الأصلي في التركيب لا يخرج عن أن يكون بين اسمين =جملة اسمية، أو بين فعل واسم =جملة فعلية، وقد تجري على ذلك التركيب عوارض تحوّله إلى صورة أخرى وتركيب آخر، فيسمّى الجملة المحوَّلة (Transformed Sentence) [١٨٧].

وللتحويل قواعد وعناصر (Transformational Grammar)، أشهرها [١٨٨]: الزيادة، والحذف، وإعادة الترتيب (=التقديم والتأخير)، وقد يكون هذا التحويل اختياريًّا (الجائز)، كما يكون إجباريًّا (الواجب)، وبيان الذي وقفتُ عليه من عوارض لتراكيب (حَسْب) الإسنادية والتخصيصية فيما يلي:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المطلب الأوّل: أنواع العوارض:

أولا: الزيادة (Addition):

وتعني في مفهومها العامّ كل إضافة على التركيب، تحوّل معناه إلى معنى جديد غير الذي كان، فـ«كلّما زدتَ شيئًا، وجدتَ المعنى قد صارَ غير الذي كان» (١٨٩)، ويُدخل بعضُهم في التحويل بالزيادة أمرَين، أحدهما: النواسخ التي تسبق التركيب الإسنادي، والآخر: إلحاق القيود ومكمّلات الجملة (١٩٠)، وهي وإن كانت زيادة لفظية على أصل التركيب إلّا أن النواسخ لم تغيّر في أصل الإسناد الاسميّ ولا في جهة الإسناد، كما أنّ المكمّلات إنّما هي مخصّصات للتركيب الإسناديّ كقرائن معنويّة تعين على تقدير وظائف نحويّة لهذه المكمّلات، وبذلك يخلُص لنا أنّ الزائد ما لا يغيّر من التركيب الإسناديّ إلّا علامته الإعرابية، ولا متعلّق له، كما سيظهر بيانه من الزوائد:

١-زيادة الباء:

١-١-زيادة الباء على (حَسْب):

تزاد الباء على (حَسْب)، سماعًا، فيقال: (بِحَسْبِ) (١٩١)، ومنه ما جاء في الحديث: «بحَسْبِ امرئٍ مِن الشَّرِّ أنْ يَحْقِرَ أخاه المُسلِمَ» (١٩٢)، وحديث: «بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أُكُلاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ» (١٩٣)، وقول الشاعر:

بأَنَّكَ مِنْهُم غَنِيٌّ، مُضِرّ (١٩٤) بِحَسْبِكَ فِي القومِ أَن يَعْلَموا

ومنه قولُهم: «بِحَسْبِكَ قولُ السُّوء» (١٩٥)، وقولُك: (بِحَسْبِكَ زيدٌ) (١٩٦).

وهم مع اتفاقهم على زيادة الباء عليه، إلا أنهم اختلفوا في تحديد وظيفة (حَسْب) الداخلةِ عليه الباءُ حينئذٍ، أهي زائدة عليه مبتدأً أم زائدة عليه خبرًا؟، ولا ينفكّ التقدير هنا عن اختلاف مذاهبهم في إعراب (حَسْب) واقعًا في التركيب الإسناديّ، مما تقدّم بيانه في موضعه (١٩٧).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فمذهب سيبويه والجمهور أن الباء داخلة على (حَسْب) مبتدأً [١٩٨]، وظاهر مذهب الأخفش وبعض النحويين [١٩٩]، أن الباء داخلة على (حَسْب) الخبر، وجعلوه نظير [٢٠٠] قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس:٢٧].

ومما يضعف مذهب الأخفش أن الباء حينئذ لا تكون زائدة، بل تكون مع مدخولها متعلّق المبتدأ خبرًا، و«لأن التأويل: إنْ قُلتَ السوءَ فهو حَسْبُك = فلمّا لم تدخل في الخبر أُدخلتْ في (حَسْب)، و(بِحَسْبِكَ أنْ تقومَ): إنْ قُمْتَ فهو حسْبُك»[٢٠١].

وفرّق بعضُهم في تعيين (حَسْب) الزائد عليه الباءُ، فإن كان بعده نكرة فإنّ (بِحَسْب) مبتدأٌ، وإن وقع بعده معرفة نحو (بِحَسْبِكَ زيدٌ) فقد جوّز ابنُ مالك أن تكون الباء زائدة في (بِحَسْب) الواقع خبرًا مقدّمًا [٢٠٢]، وإنْ وقع بعده مصدرٌ مؤوّل من (أنْ) والفعل، نحو (بِحَسْبِك أن تفعلَ)، فمذهب أبي العباس القرطبي ومحيي الدين الكافيجي أن الباء زيدت على (بحسْب) الواقع خبرًا مقدّمًا، لأن (أنْ) مع صلتها أعرفُ فهي أَوْلى بالابتداء [٢٠٣].

ومما يدفع مذهبَهم، أن قولك: (بِحَسْبِك أنْ تَفعل كذا)، أصله: حَسْبُك أن تفعل كذا، ومثله قولك: (بِحَسْبِكَ صُنع الخيرِ)، أي: حَسْبُكَ صُنعُ الخيرِ، فهذه الباء دخلتْ على اسم كان مبتدأً، وموضعه رفعٌ، يدلّك على ذلك أن الثاني فيه هو الأول في المعنى؛ لأن صُنْعَ الخير هو الحَسْبُ في المعنى [٢٠٤].

ثم «أنّك لم تُضِفْ إلى (حَسْبِ) شيئًا بالباء كما أضفتَ الثَّباتَ باللام إلى (زيدٍ) في قولك: (المالُ لزيدٍ)، و(لزيدٍ مالٌ)، فموضع (بِحَسْبِكَ) رفع بالابتداء، و(صنعُ الخيرِ) يرتفع بالخبر كما كان قبل دخول الباء مرتفعًا» [٢٠٥].

ويضاف إليه نحو الحديث المتقدّم: «إنّ بِحَسْبِكُم القتلُ»، فهو واقع اسمًا لـ(إنّ) ومزيدًا فيه الباء، مما يقوّي اعتبارَها في التركيب الإسنادي غير المنسوخ مبتدأً كذلك[٢٠٦].

والذي يظهر من الاستقراء أنّ الباء لم تأتِ زائدةً أوّلَ المبتدأ في غير لفظ (حَسْب)، قال ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ): «وَلا أعلمُ الآنَ مُبتدأً زِيدتْ فيه الباءُ غيرَ هذه اللّفظةِ»[٢٠٧]، فهو مقصور على السماع، ولا يقاس عليه [٢٠٨].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١-٢- زيادة الباء على ما بعد (حَسْب):

تزاد الباء على ما بعد (حَسْب) في تركيبها الإسناديّ، ومنه ما ورد في الأثر السابق: «لَقَدْ شَهِدَ عِنْدَكَ رَجُلانِ حَسْبُكَ بِهِما»، ومنه قول الشاعر:

وَحَسْبُكَ بِالتَّسْلِيمِ مِنِّي تَقَاضِيًا[٢٠٩] أَرُوحُ بِتَسْلِيمٍ عَلَيْكَ وَأَغْتَدِي

ومنه قولُك: (حَسْبُك بزيدٍ)[٢١٠]، و(حَسْبُك به)[٢١١].

فقدّروا الباء زائدة دخلت على مرفوع (حَسْب)، نظير دخولها على فاعل (كفى) من قوله تعالى: ﴿وَكَفى بِاللهِ شَهِيدا﴾ [النِّسَاء: ٧٩]، والمعنى في (حَسْبك، وكفى): اكتفِ به، فزيدت الباء بعدهما حملًا على ما كان بمعناه وتجيءُ بعده الباءُ[٢١٢]، وقيل: إنّ وجه دخولها المبالغة في المدح[٢١٣].

واحتمل بعضُهم أن تكون الباء في نحو (حسبك به/ بزيدٍ) غير زائدة، وتكون الكاف في (حَسْبك) فاعلة في المعنى، والجار والمجرور بعد (حَسْب) متعلّق به، نظير قولك: (اكتفِ به)[٢١٤].

وهذا التقدير مآله أنّ الكاف حرف خطاب، لا محلّ له من الإعراب، ويقرب به أن يكون اسم فعلٍ، لكن هذا وجهٌ ضعيفٌ على خلاف قول الجمهور، ويَبعدُ هذا التأويلُ؛ لأنّ الفاعل لا يحتاج إلى واسطة بينه وبين فعله لشدة اتصاله به[٢١٥]، فيبقى تقدير الباء منه زائدةً أولى.

٢-زيادة الفاء على (حَسْب):

تزاد الفاء على (حَسْب) حين يقطع عن الإضافة، نحو (قبضتُ عشرةً فحَسْبُ)، فتكون زائدةً لتزيين اللفظ، نظير دخولها على (قَط) من قولك: (قبضتُ عشرةً فَقَطْ)[٢١٦].

كما تزاد عليه لزومًا إذا وقع التركيب الإسناديّ لـ(حَسْب) جملةً معترضةً بين متلازمين كالمبتدأ وخبره، نحو قول ذي الرمّة (ت ١١٧هـ):

وَشَيخُ الرّكْبِ خَالُك نِعْمَ خالا[٢١٧]		أَبُو مُوسى، فَحَسْبُك، نِعْمَ جَدّا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فالفاء في المبتدأ (حَسْبُك) قدّروها زائدةً لازمة، وخبره محذوف مقدّر، أي: حَسْبُك هذا المدحُ، وتركيب (حَسْبُ) الإسنادي واقعٌ جملة اعتراضية بين المبتدأِ (أبو موسى) وخبرِه جملة (نِعْمَ جَدّا) (٢١٨).

٣-زيادة التاء بعد (حَسْب):

وعليه حملوا ما رواه أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) من قولهم: «حَسْبُك تلان»، وأصله: حَسْبُك الآنَ، ثم زيدت التاءُ على الظرف (٢١٩).

قلتُ: ويحتمل أنّ التاء مبدلة من هاء الضمير، وليست زائدة، والأصل: (حَسْبُكه الآن)، فقد روى ابنُ الأعرابيّ (ت ٢٣١هـ)، عن أبي زياد الكِلابيّ (ت ٢٠٠هـ)، أنه سمعه ينهى رجلًا عن عمل، فقال: (حَسْبُك تلان) أراد: حَسْبُكَه الآنَ، فلمّا وصلَ الكلام صارت الهاء تاءً (٢٢٠).

٤-زيادة (من):

٤-١-زيادتها على (حَسْب):

ومنه الحديث الوارد سابقًا: «وَإنّ مِن حَسْبِكَ أنْ تَصُومَ مِن كُلِّ شهرٍ ثلاثةَ أيامٍ»، فقد احتملوا كون (مِن) فيها زائدة (٢٢١)، على قياس مذهب الأخفش والكوفيين الذين يرون إمكان زيادة (مِن) في الإيجاب (٢٢٢).

وقدّر شمسُ الدين الكرمانيُّ (ت ٧٨٦هـ) في الحديث أن تكون (مِن) للتبعيض، وعليه فلا تكون زائدة (٢٢٣)، وهو عندي وجه مقبول جائزٌ في الشاهد.

٤-٢-زيادتها على ما بعد (حَسْب):

وعليه غالب ما زيد على مميّز تركيب (حَسْب)، ومنه قولُ محمد بن عبد الله الأَزْدِيّ السابق: (وَحَسْبُك مِن ذُلٍّ وَسُوءِ صَنِيعَة)، وكذا قول امرئ القيس: (وَحَسْبُكَ مِن غِنًى شِبَعٌ)، ومنه قولهم: «حَسْبُك من شرٍّ سماعُه» (٢٢٤)، وقولك: (حَسْبُك به مِن رجلٍ) (٢٢٥)، (حَسْبُك به من شجاعٍ) (٢٢٦).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وأصل الكلام في تلك التراكيب: حَسْبُك ذُلًّا، وغنًى، وشَرًّا، ورجلًا وشجاعًا، وفي توجيه زيادة (مِن) على المميّز قولان، أوّلهما: أنّ في دخول (مِن) عليه تخليصًا للتمييز من الحال، فنحو (حَسْبُك به ناصرًا)، محتمل لهما، وفُصِل بدخول الزائد (مِن ناصرٍ) بينهما [٢٢٧]، والوجه الآخَر: أنّه «إنما جاز لأنّ التمييزَ هذا أصلُه، فهو إذا انتصب إنما ينتصب على تضمين معنى (مِن)، فساغ إظهارُها والجرُّ بها» [٢٢٨]، والملحوظ أنّ الوجه الأوّل يلمح جانب رفع اللبس في الوظائف النحوية المحتملة في المنصوب بعد تركيب (حسبُك) الإسناديّ، أمّا الوجه الآخَر فيتّجه لتقدير المتضمّن المقتضِي للوظيفة النحوية للتمييز.

ثانيًا: الحذف (Deletion):

يعدّ الحذف أهمَّ عوارض التركيب؛ إذ هو خروج عن النمط الشائع في التعبير، وانحراف بالتركيب الأصل، ويشترط فيه ألّا يكون مُخِلًّا بالمعنى، ويكون واضحًا في ذهن المتلقّي، تُعين على تقديره قرائنُ حاليّة أو مقاليّة [٢٢٩]، والحذف من سَنَن العربية، وبابٌ واسع فيها عُدّ من شجاعتها [٢٣٠].

١-حذف ما أضيف إلى (حَسْب):

وحذفه هو قطعٌ لـ(حَسْب) عن الإضافة لفظًا، فيكون بمنزلة (لا غيرُ، وليس غيرُ) [٢٣١]، نحو: (رأيت زيدًا حَسْبُ)، و(قبضْتُ عشرةً/ ألفًا حَسْبُ)، فيُجرى (حَسْب) مجرى الغايات والظروف نحو (قَبْلُ وبَعْدُ)، في القطع عن الإضافة لفظًا وفي البناءِ [٢٣٢]، وبناؤه على الضمّ في مواقعه من التركيب لأنّه «لمّا قُطع عن الإضافة (غير وحسْب) بُنِيَا على الضّمّ، وإن لم يكونا ظرفين لكون المضاف إليه منويًّا فيهما، فإنْ أُضيفا أُعربا» [٢٣٣].

وقطعُ (حَسْبُ) عن الإضافة وبناؤه على الضم لا يمنع وظيفته النحوية التي كانت له مضافًا، فيقع حالًا من المعرفة نحو (رأيتُ عبدَ الله حَسْبُ)، ونعتًا للنكرة نحو (رأيتُ رجلًا حَسْبُ)، والتقدير فيه: عبد الله حال كونه مُحْسِبًا كافيًا، ورجلا كافيًا، فيكون من قبيل الحال المفردة والنعت المفرد.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٢-حذف أحد عنصرَي الإسناد:

وله حالتان، إمّا أن يقدّر الحذف مع وجود (حَسْب) وحده عنصرًا إسناديًّا في التركيب، أو أن يقدّر الحذف مع وجود عنصرَي التركيب الإسنادي، وفي الحالتين يُعيّنون المحذوف مبتدأ أو خبرًا، وتفصيل ذلك فيما يلي:

الحالة الأولى: حذف عنصر إسناديّ مرفوع وبقاء (حَسْب):

وغالب ذلك فيما وردت فيه (حَسْبُ) في **مقام الطلب**، وهو ملحظٌ تداوليّ يكتفي فيه المتكلّم من عناصر التركيب الإسناديّ بقوله: (حَسْبُك)، وعليه حديثُ عائشة رضي الله عنها: «حَسْبُكِ، وَأقولُ: لا تَعْجَلْ» (٢٣٤)، وقولهم: (حَسْبُك خيرًا لك)، وقولُهم: (حَسْبُك ينمِ الناسُ) (٢٣٥)، وقولُك: (حَسْبُك يَلزمْكَ) (٢٣٦).

و(حَسْبُ) في التراكيب السابقة، إمّا مبتدأٌ محذوف الخبر، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: حَسْبُك هذا/ الحديثُ، أو هذا/ الحديثُ حَسْبُك، حَسْبُك الذي فعلتَ، أو الذي فعلتَ حَسْبُك (٢٣٧).

وجاء الحذفُ في **غير مقام الطلب** قليلا، ويمكن سَلْكُ الوارد عليه في مواضع ثلاثة، أوّلها: ما وقعت فيه (حَسْبُ) مقطوعة عن الإضافة، فقد جوّز بعضهم أن يكون (حَسْبُ) المقطوع عن الإضافة عنصرًا إسناديًّا في التركيب، فنحو (قبضْتُ عشرةً فَحسْبُ)، تقديره: فحسبي ذلك، مبتدأٌ وخبره المحذوف (٢٣٨)، وقدّر بعضهم المحذوف مبتدأ ويكون (حَسْب) خبره، والتقدير: ذلك حسبي، وسوّغه بأنّ الأَوْلى جعله خبرًا عن المعرفة، وإنما جوّزوا كونه مبتدأ لتخصيصه بالإضافة (٢٣٩).

والموضع الثاني: في التركيب الإسناديّ الواقع جملة اعتراضية، نحو قول ذي الرمّة السابق: (أبو موسى، فَحَسْبُك، نِعْم جَدًّا)، فقد أعربوا (حَسْبُ) مبتدأ حذف خبره، والتقدير: حَسْبُك هذا النّسبُ أو هذا المدحُ (٢٤٠).

والموضع الأخير: في التراكيب الواقعة لمجرّد الإخبار والإقرار، نحو ما ورد في الأثر من قول عمر، رضي الله عنه: (وَعِنْدَنا كِتابُ اللهِّ، حَسْبُنَا) (٢٤١)، فـ(حَسْبُنا) خبرُ مبتدأٍ محذوف أيْ: هو حَسْبُنا، بمعنى: كافينا (٢٤٢).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الحالة الأخرى: تقدير الحذف مع وجود عنصر إسناديّ مرفوع بعد (حَسْب):

وهذا الوجه يجري عند مَن يعرب المرفوع بعد (حَسْب) فاعلًا [٢٤٣]، فتراه يجعل (حَسْب) مبتدأ ويخرّج خبر المبتدأ (حَسْبُ)، على أنّه محذوف.

وقد تأوّلوا سبب حذف خبر (حَسْبُ) **بعدم الاحتياج إليه**، لأنّ (حَسْب) متضمّن معنى الطلب [٢٤٤]، وقيل: **للاستغناء عنه** بعلم المخاطب [٢٤٥]، وقيل: **لإغناءِ الفاعل عنه** وسدِّه مسدَّه، وهذا عند مَن يعرب المرفوع بعد (حَسْب) فاعلًا خاصّة.

ويذهب بعضهم، كالأخفش وابن طاهر الخِدَبّ (ت ٥٨٠هـ) [٢٤٦]، إلى عدم تقدير خبر محذوف، وأنّ (حَسْب) مبتدأ لا خبر له، لأنّه في معنى ما لا يُخبر عنه من معنى الطلب: اكففْ [٢٤٧].

ومذهبُهم هذا واحتجاجُهم ضعيفٌ، لأنّ الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها، ولأنّ نحو (حَسْبُك) وحده يتمّ منه كلامٌ، وكلام تامٌّ من جزء واحد غير موجود [٢٤٨]، ثم إنّ معنى الطلب المتضمن في (حَسْب) قد يتخلّف في تراكيب أخرى، ويدخل عليه الناسخ فيطلب المرفوعَ بعد (حَسْب) خبرًا لا فاعلًا، في نحو قولهم: «إنْ ظَلمتَني فَإنّ حَسْبِي اللهُ»، فلا معنى للطلب في (حَسْب) حينئذٍ، ولفظ الجلالة (الله) يعرب خبرًا للناسخ [٢٤٩].

٣-حذف عامل المفعول به بعدها:

ومنه قولهم: «حَسْبُك خيرًا لَك» [٢٥٠]، فـ«خيرا» مفعول بفعل محذوف، التقدير: وائت خيرًا، لأنّ (حَسْبُك) معناه: كُفّ/ اُكْفُف، وقد قيل في تسويغ الحذف وتوجيهه: إنّه لمّا أُمِرَ المخاطَبُ بالكفّ عَلِم أنه محمولٌ على غيره، فقال: خيرًا لك، واستغنى عن إظهار الفعلِ العاملِ، وأصل التركيب: وائت خيرًا لك [٢٥١].

ثالثًا: إعادة الترتيب (Permutation):

ويسمّونه التقديم والتأخير، وهو تغييرٌ لمواقع بعض عناصر التراكيب لغرض مقصود، شريطة ألّا يخلّ هذا التقديم والتأخير بتركيب الجملة أو معناها، أيْ: ألّا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يجعلها جملة غير صحيحة نحويًّا ودلاليًّا، وهو عنصر تحويلي يرتبط بالبنية العميقة المتعلقة بالمعنى الكامن في ذهن مستعمل اللغة، ويتمّ بتقديم ما حقّه التأخير للتعبير عن ذلك المعنى ونقله إلى السامع [٢٥٢]، ومن صوره:

١-**تقديم الخبر على المبتدأ في التركيب الإسناديّ البسيط**: ومنه التقديم والتأخير في التركيب الإسنادي البسيط لـ(حَسْب) الوارد فيه مع عنصر ثانٍ معرفةً، حيث جوّز بعضهم تقدير (حَسْبُك) خبرًا مقدّما، والاسم المعرفة المرفوع بعده مبتدأ مؤخّرًا، في نحو (حَسْبُك زيدٌ) [٢٥٣]، ومقتضى التقديم والتأخير تركيبيٌّ؛ لأجل أحقّية المعرفة (زيدٌ) بوظيفة المبتدأ، مما سبق بيانه في المبحث الأوّل.

٢-**توسيط التركيب الإسنادي لـ(حَسْب) بين متلازمين**، كالمبتدأ والخبر، في نحو قول ذي الرمّة السابق: (أَبُو موسى، فَحَسْبُك، نِعْمَ جَدًّا)، ومن التوسيط ما وقع في قول الشاعر: (فَحَسْبُكَ وَالضّحاك سَيْفٌ)، على تقدير (سيفٌ) خبرًا لـ(حَسْب) وتوسّط بينهما (والضحاك) مفعولًا معه أو معطوفًا على لفظ الكاف أو معناه، ومثله في التقدير قولك: (حَسبُك وَزيدًا دِرهمٌ).

٣-**تقديم التمييز على مرفوع (حَسْب)**، وكثير منه واقع في الشعر، مما هو محلّ الضرورات وإقامة الأوزان، نحو قول حميد بن ثور الهلالي السابق: (وَحسبُكَ داءً أنْ تَصِحَّ وتسلَمَا)، حيث تقدّم فيه التمييز على العنصر الإسنادي الآخر لتركيب (حَسْب)، ولربما تقدّم التمييز مجرورًا بـ(مِن)، نحو قول امرئ القيس: (وَحَسْبُكَ مِن غِنًى شِبَعٌ)، مجتمعًا فيه عارضَا الزيادة والتقديم في آنٍ.

المطلب الثاني: أثر المَقُولات والقرائن في تقدير عوارض تراكيب (حَسْب):

ويلحظ هذا الأثر في **مقولة التنكير**، وحضورها في التقديرِ الأَوْلى للمحذوف من تراكيب (حَسْب)، أهو الخبر أم المبتدأ؟ ولكونه نكرة، ولكون المقدّر معرفة كان الأَوْلى جعله مبتدأ، و(حَسْب) خبره.

ثم **مقولة النوع**، التي يمكن تحصيلها في مسائل الحروف الزائدة الداخلة على (حَسْب) أو ما بعده، فمن المتقرّر أن الحرف الزائد لا متعلّق له، ودخوله لا يغير

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الوظيفة النحوية لمدخوله، وفي تقديرها غير زائدة، في مذهب بعضهم، ما يخرجها من نوع الحرف الزائد، ويجعلها معلِّقةً مدخولَها لمعنى العناصر الإسنادية، اسميةً أو فعليةً، إليه.

وقرينة المقام أو الحال، لها أثر في تسويغ حذف خبر (حَسْب) في التركيب الإسناديّ، خاصةً ما يكون في حال الطلب، نحو قولك: (حَسْبُك!)؛ فـ«الخبرُ محذوفٌ لعلم المخاطب به، وذلك أنه لا يقال شيء من ذلك إلَّا لمن كان في أمرٍ قد بلغ منه مَبْلغًا فيه كفايةٌ، فيقال له هذا ليَكُفّ ويكتفي بما قد علمه المخاطبُ، وتقديرُ الخبر: حَسْبُك هذا، أو حَسْبُك ما قد علمتَه، ونحوُ ذلك، فاعرفه» (٢٥٤).

ومنه الوارد في تسويغ حذف الخبر في غير الطلب، في نحو قول عمر، رضي الله عنه: (وَعِنْدَنا كِتابُ اللهِّ، حَسْبُنَا)، فقد علِم المخاطب بما تقدّم من سياق لفظي أنّ المحذوف من (حَسْبنا) تَقديره: هو حسبنا، عائدًا على (كتاب الله).

ويتجلّى أثرها في تسويغ دخول (مِن) على المنصوب في تركيب (حَسْب) نحو (ناصرًا، فارسًا)، فجعلوا دخولها زائدة عليه في نحو (حَسْبُك به من ناصرٍ/ فارسٍ)، مما أصله: (حَسْبُك به ناصرًا/ فارسًا)، إزالةً للاحتمال واللبس عن المخاطب بين وظيفتَي الحال والتمييز، وجعلوا الدخول مخلّصًا له لوظيفة التمييز.

وقرينة الرتبة يستبين أثرها في تضعيف تقدير من قدّر ارتفاع (والضحاكُ) من قول الشاعر (فَحَسْبُكَ وَالضّحَاكُ سَيْفٌ) معطوفًا على (سيفٌ)، المتأخّر عنه والكلام على التقديم والتأخير، والتقدير: حَسْبُك سيفٌ والضحاكُ، لأنّ رتبة المعطوف أن يقع بعد المعطوف عليه لا قبله.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الخاتمة:

بعد أنّ يسرّ الله البحثَ ودرسَ التراكيب النحوية لـ(حَسْبُك) في أنماطها الإسناديّة والتخصيصية، وما اعتور تلك التراكيب من عوارض تحويليّة، أَختمُ بأهمّ ما وصل إليه البحث من نتائج وتوصيات:

- ترجيح كون (حَسْب) اسمًا معربًا لا مبنيًّا لقوّة الحجة بتصرّفه الإعرابي ووقوعه في وظائف نحوية مختلفة، وبدخول العوامل عليه.

- كانت التراكيب المصنوعة أكثر عددًا من التراكيب المسموعة، ولها وظيفة يُعتدّ بها في منهج التأليف حيث تعين على تفسيرِ التراكيب المسموعة وتأويلِها ومحاكاتِها وإيرادِ المحتملات الوظيفية لعناصر التركيب ووظائفه.

- عالجتِ المدوّناتُ العربيّة التراثية لفظَ (حَسْبُك) ومسائله عرَضًا، لا قَصدًا، في الأبواب النحوية، مثل: الابتداء، والحال، والتمييز، والنعت، وجزم المضارع.

- من أهمّ الوظائف النحوية التي قُدّر بها (حَسْبُك) في التراكيب النحوية بأنماطها المختلفة، هي: المبتدأ والخبر، والمفعول به والمفعول المطلق، والحال، والنعت.

- من أهمّ المخصّصات التي تقع بعد لفظ (حَسْبُك): المفعول فيه (ظرف الزمان)، والمفعول معه، والتمييز، والعطف عليه، والجارّ والمجرور.

- ينهضُ لفظ (حَسْبُك) بالوظيفة النحوية مُفردًا أو واقعًا في تركيب إسناديّ، وهي الجملة المدمجة (الصغرى)، ومن أهمّ وظائف الجملة المدمجة لتركيب (حَسْبُك): المفعول به (=مقول القول)، والنعت.

- من أهمّ الـمَقُولات التي تشكّل وظائف (حَسْبُك) التركيبيّة وتؤثّر فيه هي: التنكير، والنوع، ومن أهمّ القرائن المؤثّرة كذلك: الإعراب، والرتبة.

- يتردّد (حَسْبُك) في مقولة التنكير بين سِمتَي التنكير المحض والتنكير المخصّص، وهذا له أثره في الوظائف النحوية وفي اختلاف النحويين في تقديره مبتدأ وخبره معرفة؛ لامتيازه بالتخصيص أو يكون خبرًا عن المبتدأ لكونه أحطَّ منه في المقولة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

– استبان من معالجات البحث لأثر الـمَقُولات والقرائن في الوظائف النحوية =أنّ الـمَقُولات مما لا يتخلّف في أحكام (حَسْبُك) ومسائله، وكذا القرينة المعنوية الإسنادية، أمّا القرائن اللفظية كالإعراب فقد تتخلّف في أحكام (حَسْبُك) ومسائله ولا تظهر عليه.

– يقرب لديّ أنّ القرائن المعنوية عند الوصفيين هي هي الـمَقُولات الوظيفية في أدبيات التوليدية.

– تصحيح ما شاع عن أوّليّة ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦٢هـ)، في تقسيم الجملة إلى (صغرى، كبرى) وأن ابن السِّيد البَطَلْيُوسي، المتوفّى سنة ٥٢١هـ، سبقه إلى ذلك في كتابه الحُلَل في شرح أبيات الجمل.

– للتضمّن أثره في تقدير وظائف (حَسْبُك)، حيث يتفرّع عن مقولة النوع (=المصدر)، تضمّنُه معنى اسم الفاعل وعليه تكون إضافته غير محضة ويترتّب عليها تأكيد مقولة التنكير، ثم لتضمّنه معنى الطلب (=اُكْفُف) حُذِف خبره، أو استغني عنه البتة، وجُزِم المضارع بعده.

– لقرينة الرتبة أثرها في جواز تقدير (حَسْبُك) مبتدأ أو خبرًا حال تقدّمه في صدر التركيب الإسنادي، وفي لزوم تقديره خبرًا في حال تقدّم عليه اسم معرفة.

– غالب تحويل التراكيب بالحذف مما وقع في الطلب من مقاصد الكلام، وغالبهم يقدّر المحذوف خبرًا في التركيب الإسناديّ، وقليلٌ مَن قدّره على حذف المبتدأ، أمّا عن تسويغهم حذفَ خبر (حَسْب) من التركيب الإسنادي، فأجده يدور في فلَك سياق الحال وعلم المخاطب بما ظهر له من الحال المشاهدة.

– كان من أوجه الاختلاف بين المدارس اللسانية أن المخصِّصات أو قرائن التخصيص مما يعدّ عند التوليديّين من أوجه/ عناصر تحويل التراكيب النحوية، إذ تعدّ زيادةً لفظيّةً على التركيب الإسنادي للبنى النحوية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الهوامش Endnotes:

(١) أزجي الشكر الجليل لصديقي الأستاذ محمّد الرحالي، أستاذ اللسانيّات بكليّة الآداب بالقنيطرة/ المغرب، تفضّلَه بقراءة بحثي وتعليقه على بعض القضايا بما أفاد الباحث قبل بحثه، كما أشكر للزميلَين المحكّمين تقويم البحث وإفادتي بملحوظاتهم القيّمة.

(٢) وهي: عناصر ذات تأليفات صوتيّة وأبنية صرفيّة بها تتشكّل البنى/ التراكيب النحويّة، ويمكن تسميتها بالأصناف، وتوزّع إلى مَقُولات معجمية وغير معجمية، فالمعجمية منها المقولات المعجمية التامّة، وهي: الأسماء والأفعال والصفات والظروف، ومنها المقولات المعجمية غير التامّة، وهي: مقولة الأدوات، وغير المعجمية: وهي مقولات نحويّة أو وظيفية لا تتحقّق إلّا بوجود المقولات المعجمية، ومنها: الزمن والجهة والنفي والتطابق والحدّ والمصدري، ولهذه المقولات سماتٌ قد تتداخل مع المقولات نفسِها، منها سماتٌ اسمية كالشخص والعدد والجنس وسماتٌ فعلية كالزمان والجهة، ينظر: البناء الموازي، لعبد القادر الفهري ٢٢-٢٤، الـمَقْوَلة الدلاليّة في المعجم ٢٢-٢٣، المقولات الوظيفية في الجملة ٥٣-٨٣، تركيب اللغة العربية ٥٠-٧٧، القاموس الموسوعي للتداولية ٢/ ٥٦٥، قاموس المصطلحات اللسانية الأدنوية ٥٢، ٩٣، ٩٩.

(٣) وهي: علامة لفظية أو معنوية تحيل على الظاهرة اللغوية المدروسة، وهذه العلامات دوالٌّ تنشأ عنها العلاقات بين المعاني النحوية، وتصنّف إلى ثلاثٍ: قرائن معنوية وقرائن لفظية وقرائن حالية، فالمعنوية: منها الإسناد والتخصيص والنسبة والإضافة، واللفظية: تشمل العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضامّ والأداة والتنغيم، والحالية: تشمل المقام والحال المشاهدة، و(تظافر القرائن) مشروع لساني لغويّ للدكتور تـمّام حسّان، قسَم فيه القرائن ثلاثًا، قرائن مادّية محسوسة، وقرائن عقلية إمّا عهدية أو منطقيّة، وآخِرها قرائن التعليق، وهي حالية أو مقالية تشمل المعنوية واللفظية مما تقدّم

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بيانه أوّل الحاشية، ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٩-٢٦٠، القرائن المعنوية، لعبد الجبار توامة ١٥، القرينة في اللغة العربية ٢٠، تـمّام حسّان-سيرة ذاتية ومسيرة علمية ١٨، ٣٠، نظرية القرائن في التحليل اللغوي ٢٨٦-٢٩٤، قاموس المصطلحات اللسانية الأدنوية ١٠٦.

(٤) بلغت عدّة الشواهد والنماذج التي قام عليها البحث حوالي ١١ آية، وقراءتان، وما يقرب من ٣٠ حديثًا وأثَرًا، و٣٠ شاهدًا شعريّا من عصور الاحتجاج، وما يزيد عن ٢٠ قولًا منثورًا، وما يزيد عن ١٢٠ تركيبًا مصنوعًا.

(٥) ينظر: العين ٣/ ١٤٩، الكتاب ٤/ ٢٣١، تهذيب اللغة ٤/ ٣٣٠، الصحاح ١/ ١١٠.

(٦) ينظر: العين ٣/ ١٤٩، إصلاح المنطق ٢٣٦، جمهرة اللغة ١/ ٢٢١، مجمل اللغة ٢/ ٦٤.

(٧) ينظر: الكتاب ٢/ ٩٣، ٣/ ٢٦٨، الأصول ٢/ ٣٦، إعراب القرآن، للنحّاس ١/ ٤١٩، شرح الكتاب، للسيرافي ١/ ١٣٩-١٤٠، التعليقة ١/ ٢٣٣، شرح الكافية، للرضي ١/ ٢/ ٨٨٦، ٢/ ١/ ٣١٠، التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٦.

(٨) ينظر: الأصول ٢/ ٣٤، شرح الكتاب، للسيرافي ٦/ ٥١، الصحاح ١/ ١١١، ٦/ ٢٥١٨، شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي ١٧٦، المفصّل ١٦٠، تاج العروس ٢/ ٢٧٣، ٤٠/ ١٥٣.

(٩) ينظر: الأصول ٢/ ٣٦، المحكم ٣/ ١٥٠، لسان العرب ١/ ٣١١، تاج العروس ٢/ ٢٧٢.

(١٠) الكتاب ٢/ ١١٨.

(١١) نُسب له في: الارتشاف ٣/ ١٠٩٢، التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٦، الهمع ٢/ ٤٤.

(١٢) نُسب له في: شرح الكافية، لابن فلاح ٢/ ٨٣٧، الارتشاف ٣/ ١٠٩٢، ٥/ ٢٢٩٩.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٦٨، ونُقل المذهب دون نسبة في: شرح الجمل، لابن بابشاذ ١/ ٤٤٠-٤٤١، منثور الفوائد ٨١، توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٠.

(١٤) منهم: أبو البركات الأنباري وابن عطية الأندلسي، ينظر: منثور الفوائد ٧٠، المحرّر الوجيز ٢/ ٥٤٩، ووقع في متن منثور الفوائد أنّ (قَطْ، وحَسْب) مبنيان على السكون، وفيه نظر!.

(١٥) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي ١/ ١٣٩-١٤٠، شرح الكافية، لابن فلاح ٢/ ٨٣٢، الارتشاف ٣/ ١٠٩٢.

(١٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٨٧، جامع البيان ٨/ ٤٢٩، ٤٨٣، ١٧/ ٤٠٨، البحر المحيط ٢/ ٣٣٣، الدرّ المصون ٢/ ٣٥٥.

(١٧) ينظر: الكلّيات ٢/ ٢٤٩، حاشية الصبان ٣/ ٣٠٤.

(١٨) ينظر: شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي ١٧٦.

(١٩) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي ١/ ١٣٩-١٤٠، شرح الكافية، لابن فلاح ٢/ ٨٣٢، البحر المحيط ٥/ ٣٤٩.

(٢٠) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٠٨، شرح الكتاب، للسيرافي ١/ ١٣٩-١٤٠، شرح الكافية، للرضي ٢/ ١/ ٣٠٦، الارتشاف ٥/ ٢٣٠٠.

(٢١) تنظر المعاجم التي نقلت معناهما أوّل المدخل.

(٢٢) ينظر: الزاهر ٢/ ٨٢، تصحيح الفصيح ٣٧٣، المحكم ٣/ ١٥٠.

(٢٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٠، المقتضب ١/ ٤٢، ٤٥، مغني اللبيب ٢/ ٥٥٠-٥٥١.

(٢٤) ينظر: القرائن المعنوية، عبد الجبار توامة ٦٩.

(٢٥) ينظر: في النحو العربي؛ نقد وتوجيه ٣١، الوظائف الدلالية للجملة العربية ٣٨، القرينة في اللغة العربية ١٣٥.

(٢٦) المفصّل ٤٣، ونحوه في: المحصول في شرح الفصول ١/ ٥٥٦.

(٢٧) شرح الكافية، للرضي ١/ ١٩.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(٢٨) ينظر: ديوانه ٢/ ٥٨٠، وأضحى عجزُه مَثَلًا، ينظر: الأمثال، لأبي عبيد ١٦٧، جمهرة الأمثال ١/ ٣٧٩، مجمع الأمثال ١/ ١٩٥.

(٢٩) ينظر: مسند أحمد ٢٨/ ٤٢٢ (ح١٧١٨٦)، صحيح ابن حبّان ٢/ ٤٤٩ (ح٦٧٤).

(٣٠) ينظر: الصناعتين ١٧٤، الممتع في صنعة الشعر ٢٨.

(٣١) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٦٨، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣١٢، ديوان الأدب ١/ ٩٤، تهذيب اللغة ١/ ٣٠٠، البديع ١/ ١/ ٩٣.

(٣٢) ينظر: صحيح البخاري ٦/ ٣٩ (ح٤٥٦٣)، مسند أحمد ٥/ ١٤٤ (ح٣٠٠٨).

(٣٣) ينظر: صحيح البخاري ٤/ ١٧٣ (ح٣٤٦٦)، صحيح مسلم ٤/ ١٩٧٦ (ح٢٥٥٠).

(٣٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو ١٣٩، شرح الكتاب، للسيرافي ٢/ ٦٥، ٣/ ١٦، ٩/ ٨٤، أسرار البلاغة ١٢٠.

(٣٥) ينظر: شعر بني عبس ٢/ ٢٢٤، الكتاب ٢/ ٣٩٤.

(٣٦) ينظر: الأمثال، لأبي عبيد ١٢٧، تهذيب اللغة ١١/ ٩٩، الغريبين، للهروي ١/ ١٤٤.

(٣٧) ينظر: الفصيح ٣٠٣، تصحيح الفصيح ٣٧٣.

(٣٨) ينظر: السنن الكبرى، للنسائي ٧/ ٤٨٠ (ح٨٥٢٢)، المستدرك، للحاكم ٢/ ١٦٤ (ح٢٦٥٦).

(٣٩) ينظر: العين ٣/ ١٤٩، الكتاب ١/ ٦٧، تهذيب اللغة ٤/ ٣٣١.

(٤٠) ينظر: تهذيب اللغة ٤/ ٣٣٠، الإبانة، للعوتبي ٢/ ٣٩١.

(٤١) ينظر: صحيح البخاري ٢/ ٧٩ (ح١٢٨٦)، وصحيح مسلم ٢/ ٦٤٢ (ح٩٢٩).

(٤٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٤١، شرح الألفية، لابن الناظم ٤٨٤، اللمحة في شرح الملحة ١/ ٧، تمهيد القواعد ٨/ ٤٢٣٥.

(٤٣) ينظر: صحيح البخاري ٧/ ١٢٠ (ح٥٦٦٩)، وصحيح مسلم ٣/ ١٢٥٩ (ح١٦٣٧).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(٤٤) ينظر: الموطّأ ١/ ٩٦ (ح٢٥١)، شرح معاني الآثار ١/ ٢٣٠ (ح١٣١٧).

(٤٥) ينظر: الحماسة ٧٦، ورُوي لعُبيد بن عبد العُزّى السلامي في: الأشباه والنظائر، للخالديَّين ١/ ٧٦.

(٤٦) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ٢٧٦، أمثال العرب، للضبّي ٩٠، الأمثال، لأبي عبيد ٧٢.

(٤٧) ينظر: البديع ٢/ ٢/ ٤٢٦.

(٤٨) قرأ بها جماعة منهم عليّ بن أبي طالب، رضي الله عنه، والحسن وابن يعمر ومجاهد وابن كثير، وقراءة الجمهور (أَفَحَسِبَ) بكسر السين، فعلًا ماضيًا، ينظر: معاني القرآن، للأخفش ٢/ ٤٣٥، معاني القرآن، للفرّاء ٢/ ١٦١، جامع البيان ١٨/ ٢٥، المحتسب ٢/ ٣٤، حجّة القراءات ٤٣٦.

(٤٩) ينظر: مسند أحمد ١٣/ ١٥٩ (ح٧٧٢٧)، سنن أبي داوود ٤/ ٢٧٠ (ح٤٨٨٢).

(٥٠) ينظر: مجمع الأمثال ١/ ٢١٢، نهاية الأرب ٣/ ٢٨.

(٥١) ينظر: ديوانه ٧.

(٥٢) ينظر: جواهر القرآن ٣/ ١١٣٣، شرح المفصّل، لابن يعيش ٨/ ٤٤.

(٥٣) ينظر: معاني القرآن، للأخفش ١/ ٢٦.

(٥٤) ينظر: الخصائص ٢/ ٣٥.

(٥٥) ينظر: المستدرك، للحاكم ١/ ٥٤٧ (ح١٤٣٧)، السنن الكبرى، للبيهقي ٨/ ٢٠١ (ح٧٦٢٢).

(٥٦) ينظر: تفسير الرازي ١٥/ ٥٠١.

(٥٧) نُسِب للأعشى في: الكشف والبيان، للثعلبي ٢/ ١٠٣، وتفسير القرطبي ٢/ ٤٠٣، ووقع البيت برواية: (فهنّ حَسْبي)، في: درج الدرر ١/ ٣٦٤، الدرّ المصون ٢/ ٣٢٠، وبرواية: (فَهي حَسْبي)، في: البحر المحيط ٢/ ٢٦٨ ولم أقف عليه في ديوان الأعشى، وبالروايتين يكون البيت من شواهد الوجه الأول من النمط الثاني.

(٥٨) ينظر: الأصول ٢/ ١٤٢، تفسير الرازي ١٥/ ٥٠١.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(٥٩) ينظر: متن ألفية ابن مالك ٨٧.

(٦٠) ينظر: دور البنية الصرفية ١٤٦، الشرط في القرآن الكريم ١٣٣.

(٦١) ينظر: الأصول ٢/ ٣٦، الغرّة، لابن الدهّان ٢/ ٩٦٨، البديع ١/ ١/ ٩٣، توضيح المقاصد ١/ ٤٧٠، الارتشاف ٣/ ١٠٩٢، ٥/ ٢٢٩٩، التذييل والتكميل ٣/ ٢٥٠، المقاصد الشافية ١/ ٥٩.

(٦٢) تنظر مصادر الحاشية السابقة ومراجعها، والتبيان، للعكبري ١/ ١٦٨، البحر المحيط ٢/ ٣٣٣.

(٦٣) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٦/ ٥٣٧، الديباج، للسيوطي ٣/ ٣٤٥، عقود الزبرجد ٢/ ٦٨، وتنظر التوجيهات الأخرى لإعراب الآية في: الكشاف ٢/ ٧٤٩، الكتاب الفريد، للمنتجب ٤/ ٣٣٠.

(٦٤) قرأ بها جماعة منهم ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم، وقراءة الجمهور (فتنتُهم)، بالرفع اسمًا لـ(تكن)، ينظر: السبعة ٢٥٤-٢٥٥، مجاز القرآن ١/ ١٨٨، معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٣٥، جامع البيان ١١/ ٢٩٨، الحجّة للقرّاء السبعة ٥/ ٣٧٠.

(٦٥) ينظر: الديباج، للسيوطي ٣/ ٣٤٥، عقود الزبرجد ٢/ ٦٨.

(٦٦) ينظر: المقاصد الشافية ٤/ ٢٣٤.

(٦٧) ينظر: التبيان، للعكبري ١/ ٤٦٥، الدرّ المصون ٤/ ٤٥٠.

(٦٨) ينظر في إعراب الجمل ومحالّها من الإعراب: الفوائد والقواعد ١٧٧-١٧٨، رسالة جمل الإعراب، للمرادي، والباب الثاني (في تفسير الجملة وذكر أقسامها وذكر أحكامها) من مغني اللبيب، لابن هشام ٥/ ٣٩-٢٤٥، وقد لخّص السيوطي الباب وضمّنه كتابه الأشباه والنظائر ٣/ ٣١-٤٥.

(٦٩) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٩-٤٠، مغني اللبيب ٥/ ٢٩-٣٠، نحو نظرية لسانية عربية حديثة ٣٢-٣٤، قاموس المصطلحات اللسانية الأدنوية ٥٩.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(٧٠) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٧.

(٧١) ينظر: جامع البيان ٧/ ٢٧٤، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤٨، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٢٢، مغني اللبيب ٦/ ١٩٢.

(٧٢) ينظر: الأصول ٢/ ٢٦٠، أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢٢.

(٧٣) ينظر: الكشاف ٢/ ٧٤٩، الكتاب الفريد، للمنتجب ٤/ ٣٣٠

(٧٤) تنظر هذه الرواية في: العمدة، لابن رشيق ١/ ١٨٧.

(٧٥) تنظر هذه الرواية في: تمثال الأمثال ٥٩٥.

(٧٦) ينظر: نتائج الفكر ٣٣١.

(٧٧) ينظر: الأصول ١/ ٢٣٢، ٢/ ٢٤٢، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٠١.

(٧٨) ينظر: شرح المفصّل، لابن يعيش ١/ ٢٣٢، ٦/ ١٠٧.

(٧٩) ينظر: شرح المفصّل، لابن يعيش ١/ ٢٣٨، شرح الكافية، للرضي ١/ ١/ ٢٥٤، شرح التسهيل ١/ ٢٦٩.

(٨٠) ينظر: شرح المفصّل، لابن يعيش ١/ ٢١٤، شرح الكافية، للرضي ١/ ١/ ٥٢.

(٨١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٣، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ١٠٢-١٠٣، نسخ الوظائف النحوية ١٥-٢٠.

(٨٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٦٨، ٧٤، ٩٧، ٤/ ١٠٨، حروف المعاني، للزجّاج ٥، ٦، ٢٨، ٣٠، ٥٦، شرح الكتاب، للسيرافي ٢/ ٣٥٣.

(٨٣) ينظر: صحيح البخاري ٣/ ٩ (ح١٨١٠)، السنن الكبرى، للنسائي ٤/ ٦٢ (ح٣٥٣٧).

(٨٤) ينظر: سنن أبي داوود ٤/ ١٠٥ (ح٤٢٧٧)، مصنّف ابن أبي شيبة ٧/ ٤٥٠ (ح٣٧١٣١).

(٨٥) ينظر: الأمثال، لأبي عبيد ٧٢، جمهرة الأمثال ١/ ٣٤٤، الإبانة، للعوتبي ٢/ ١٨٦، أمالي ابن الشجري ١/ ١٢٧.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(٨٦) الأصول ٢/ ٣٦.

(٨٧) ديوانه ٤٣.

(٨٨) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٨.

(٨٩) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي ٦/ ١٠٥، التعليقة ١/ ٢٣٣.

(٩٠) ينظر: الأصول ٢/ ٣٦، شرح الكتاب، للسيرافي ١/ ١٣٩-١٤٠، التعليقة ١/ ٢٣٣، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤٩، شرح الكافية، للرضي ١/ ٢/ ٨٨٦، ٢/ ١/ ٣١٠، التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٦.

(٩١) ينظر: عقود الزبرجد ٢/ ٦٧.

(٩٢) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي ٢/ ٤٠٣-٤٠٤.

(٩٣) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي ٣/ ٦٠، المسائل البغداديات ٤١٥، شرح التسهيل ٢/ ١٨، توضيح المقاصد ١/ ٢٧١.

(٩٤) ينظر: الأصول ١/ ٢٣٢، ٢٥٥، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٧٨، التذييل والتكميل ٥/ ٦٤، المقاصد الشافية ٢/ ٢٩٢.

(٩٥) ينظر: مشارق الأنوار ٢/ ٣٥٧.

(٩٦) ينظر: صحيح البخاري ٨/ ٣١ (ح٦١٣٤)، صحيح مسلم ٢/ ٨١٣ (ح١١٥٩).

(٩٧) ينظر: صحيح البخاري ٥/ ٣٣ (ح٣٧٩١)، صحيح مسلم ٤/ ١٧٨٥ (ح١٣٩٢).

(٩٨) ينظر: مشارق الأنوار ٢/ ٣٥٧، فتح الباري ٤/ ٩، عقود الزبرجد ٢/ ٥٠.

(٩٩) وقد عدّ الدكتور تـمّام حسّان ثماني قرائن صغرى، في: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٤-٢٠١، هي: التعدية، والتحديد، والتوكيد، والظرفية، والملابسة، والغائية (السببية)، والإخراج، والتفسير، والمعية، وقصرها على المنصوبات من أبواب النحو، والراجح لديّ أن قرائن التخصيص وما يتفرّع عنها تشمل المجرورات والتوابع، ولا تقتصر على المنصوبات، فيضاف إلى تلك القرائن الثماني أربعٌ أُخَر، هي: الوصف، والبيان، والتوكيد، والإضافة؛ فتتمَّ عدّة القرائن التخصيصية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اثنتا عشرة قرينة، وذلك أنّ حروف الإضافة وسيلةٌ للتعبير عن وظائف المفاعيل أو ما شابهها حين لا تتوفر في هذه المفاعيل الشروط المطلوبة لنصبها، ثم إنّ جِلّةً من اللغويّين والأصوليّين يُلحقون الإضافة وحروف الجرّ بالمخصّصات، ينظر: المخصص، لابن سيده ١٦/ ٦٦، المحصول، للرازي ٣/ ٦٥، الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٣٨٣، الفوائد الضيائية ١/ ٢٨٠-٢٨١، القرائن المعنوية، لعبد الجبار توامة ٣٤-٣٥، ١٠٠-١٠١، التحليل الدلالي للتراكيب النحوية ١/ ٣٠٦-٣٠٧.

(١٠٠) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٩٦، ١٩٥.

(١٠١) ينظر استعمال هذا المصطلح عند الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في: بناء الجملة العربية ٦١.

(١٠٢) ينظر استعمال هذا المصطلح عند الدكتور علي أبو المكارم في: الجملة الفعلية ١٥١، وعند الدكتور ميشال زكريا في: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ٤٥، وعند الدكتور محمود نحلة في: مدخل إلى دراسة الجملة العربية ١٢٣، والدكتور تـمّام حسّان في: الخلاصة النحوية ١٥٤.

(١٠٣) ينظر: الكليات ٥/ ٢٢٣.

(١٠٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٥، نظام الارتباط والربط، لمصطفى حميدة ١٦٦، الوظائف الدلالية للجملة العربية ١١٣.

(١٠٥) ينظر: شرح الكافية، للرضي ١/ ٣٤٤.

(١٠٦) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٨، القرائن المعنوية، لعبد الجبار توامة ١١٩، الوظائف الدلالية للجملة العربية ١٢٨.

(١٠٧) نظام الارتباط والربط، لمصطفى حميدة ١٧٦.

(١٠٨) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٦، الوظائف الدلالية للجملة العربية ١٤٦، القرينة في اللغة العربية ١٥١.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١٠٩) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٩-١٩٧، الوظائف الدلالية للجملة العربية ١٤٠، ١٤٣.

(١١٠) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٨، القرائن المعنوية، لعبد الجبار توامة ١٣٩.

(١١١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٩، القرائن المعنوية، لعبد الجبار توامة ١٥٦، الوظائف الدلالية للجملة العربية ١٧٢.

(١١٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٤، القرينة في اللغة العربية ١٤١-١٤٢.

(١١٣) ينظر: الكلّيات ٢/ ٥١٠-٥١١.

(١١٤) ينظر: مغني اللبيب ٥/ ٦٣٦-٦٣٧.

(١١٥) ينظر: في النحو العربي؛ قواعد وتطبيق ١٧٢.

(١١٦) ويسمّي الدكتور تـمّام حسّان هذه الحروف (حروف النّسبة) في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٢، إذ يرى أنها تقوم بإيجاد علاقة نسبة بين المجرور وبين معنى الحدَث الذي في علاقة الإسناد، أي: التعليق بوساطة ما يفهم بالحروف من نسبة، نحو: (جلس زيدٌ على الكرسيّ) فالكرسي متعلّق بالجلوس أي: الحدَث بالمضيّ، أي: الزمن، ويبدو أنّ هذه التسمية فيها نظر، كما يقول الدكتور عبد الجبار توامة؛ ذلك أنّ «هذا الكلام في الحقيقة هو تفسير الشيء بنفسه؛ لأنّ النسبة هي التعليق اصطلاحا، وعلى هذا فلا وجود لعلاقة نسبة بين المجرور ومعنى الحدث، بل هناك نسبة إضافية بواسطة الحرف؛ لأن الإضافة خاصة في الاصطلاح بالتعليق بواسطة ما يفهم بهذه الحروف من معانٍ، فحروف الإضافة أدوات تعليق»، ينظر: القرائن المعنوية، لعبدالجبار توامة ١٨٨.

(١١٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٩٧، شرح ابن الناظم ٦٣، مغني اللبيب ٣/ ٢١٦، التذييل والتكميل ٦/ ٢٥٧.

(١١٨) ينظر: فصول في علم اللغة العام ٢١٣، مدارس اللسانيات التسابق والتطوّر ٤١.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١١٩) كذا رواه سيبويه لعبد الرحمن بن حسّان في: الكتاب ٣/ ١٥٣، والبيت له في: فصل المقال ٢٥١ برواية: «إنِّي وجدْتُ»، ولم أجده في ديوانه، ونُسِب لسعيد بن عبد الرحمن بن حسّان في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٨، ربيع الأبرار ٤/ ٤٣٠، ووقع الشاهد لجرير، برواية «إنِّي وجدْتُ» في: الكشاف ٢/ ٢٣٣، ولم أقف عليه في ديوانه.

(١٢٠) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٦٨.

(١٢١) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي ١١/ ٨٦، شرح الكتاب، للرمّاني ١/ ٤٠٧ (تح. الموسى)، تنقيح الألباب ١٢٩، المقاصد الشافية ٤/ ٢٣٤.

(١٢٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٨.

(١٢٣) ينظر: الجيم ١/ ١٤٨، ١٧٥، الشوارد ٩٥.

(١٢٤) ينظر: الجيم ١/ ١٤٨، ١٧٥.

(١٢٥) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي ١٠/ ١٣٣، الجيم ٢/ ١٣٢.

(١٢٦) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٠، الأصول ٢/ ١٦٣.

(١٢٧) ينظر: الكتاب ١/ ٣٣٠، شرح المفصّل، لابن يعيش ١/ ٣٠٠.

(١٢٨) ينظر: الأصول ٢/ ٣٤، الصحاح ١/ ١١١، لسان العرب ١/ ٣١٢، الكتاب الفريد، للمنتجب ٢/ ١٧١.

(١٢٩) ينظر: الأصول ٢/ ٣٦.

(١٣٠) قرأ بها ابنُ عباس، رضي الله عنه، وسراج، وقراءة الجمهور: «حِسابًا»، ينظر: مختصر ابن خالويه ١٦٨، المحرر الوجيز ٥/ ٤٢٨، إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٦٧٣.

(١٣١) ينظر: الكتاب ٢/ ١١١، الجراثيم ١/ ٣٧٣، تهذيب اللغة ١١/ ١٤٦٦ الصحاح ١/ ١١٠.

(١٣٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٦٨، الأصول ٢/ ٣٦، المفصّل ١٦٠.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١٣٣) ينظر: صحيح البخاري ٤/ ١٧٣ (ح٣٤٣٦)، صحيح مسلم ٤/ ١٩٧٦ (ح٢٥٥٠).

(١٣٤) ينظر: الكشف والبيان، للثعلبي ٩/ ١١٥، تفسير القرطبي ١٧/ ٤٢.

(١٣٥) ينظر: البسيط، للواحدي ٧/ ٦٠٧، الكنّاش ٢/ ٩٢، البحر المحيط ٩/ ١٩١، ٤٦٤، الدرّ المصون ١٠/ ٢٨٠.

(١٣٦) ينظر: صحيح البخاري ٥/ ١٥٦ (ح٤٣٢٧)، سنن أبي داوود ٤/ ٣٣٠ (ح٥١١٣).

(١٣٧) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٦، الارتشاف ٣/ ١٣٢١.

(١٣٨) الارتشاف ٣/ ١٣٢١.

(١٣٩) صحيح البخاري ٦/ ١٩٦ (ح٥٠٥٠)، المعجم الكبير، للطبراني ٩/ ٨٠ (ح٨٤٦٠).

(١٤٠) نُسب إلى جرير في: ذيل الأمالي ١٤٠، وليس في ديوانه، قال الميمني في: السمط ٢/ ٨٩٩: «نسَبه القاليُّ لجرير، وعليه العهدةُ».

(١٤١) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٠، المفصّل ١٠٧، البديع ١/ ١/ ١٧٩، التسهيل ١٠٠.

(١٤٢) ينظر: الأصول ٢/ ٣٦، المحلّى، لابن شقير ٦٣.

(١٤٣) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٣٤، المفصّل ٨٤، ونسب ذلك إلى الزجّاج في: البحر المحيط ٥/ ٣٤٩، والدرّ المصون ٥/ ٦٣٣، والذي في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٢٣، جوازُ إعراب ما بعد الواو رفعًا عطفا على لفظ الجلالة، أو النصبُ عطفًا على معنى الكاف في (حَسْبك).

(١٤٤) ينظر: التذييل والتكميل ٨/ ١٣٩.

(١٤٥) ينظر: حماسة البحتري ٣٠٩.

(١٤٦) ينظر: الكتاب ٢/ ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، المقتضب ٢/ ١٥١، ٣/ ٦٧، الأصول ١/ ٣٠٩، التعليقة ١/ ٣٢٣، الإبانة، للعوتبي ١/ ٣٣٨.

(١٤٧) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٣٧، المقتضب ٤/ ٢١٦.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١٤٨) ينظر: الأصول ١/ ٣٠٩، المفصّل ٩٤، البديع ١/ ١/ ٢٠٦، التذييل والتكميل ٩/ ٢٤٧.

(١٤٩) ينظر: الكتاب ٢/ ١٧٤.

(١٥٠) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي ٣/ ٢٦أ، شرح الكتاب، للرمّاني ٤/ ١٦٢٤ (تح. الدميري).

(١٥١) ينظر: الفوائد والقواعد ٣٠٧، الغرّة، لابن الدهان ١/ ٤٤٦، أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٠٧، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٢٠، شرح الكافية، للرضي ١/ ٢/ ٧٠٤، المغني، لابن فلاح ١/ ٤٢٧، شرح الألفية، لابن الناظم ٢٥٢، تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٥٩.

(١٥٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٠٧، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٢٠، المغني، لابن فلاح ١/ ٤٢٧، تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٥٩.

(١٥٣) تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٥٩.

(١٥٤) ينظر: الاختيارين ١٧٣.

(١٥٥) ينظر: مسند أحمد ١٩/ ٣٨٣ (ح١٢٣٩١)، سنن الترمذي ٦/ ١٨٦ (ح٣٨٧٨).

(١٥٦) ينظر: الصناعتين ١٧٤، الممتع في صنعة الشعر ٢٨.

(١٥٧) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٤١، شرح الألفية، لابن الناظم ٤٨٤، اللمحة في شرح الملحة ١/ ٧، تمهيد القواعد ٨/ ٤٢٣٥

(١٥٨) وهذا اختيار الكسائي والفرّاء، وجوّزه الزجّاج وجماعة، ينظر: معاني القرآن، للفرّاء ١/ ٤١٧، معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٢٣، جامع البيان ١٤/ ٥٠، القطع والائتناف ٣٥٦، المحرّر الوجيز ٢/ ٥٤٩.

(١٥٩) ينظر: جامع البيان ١١/ ٢٦٠، إعراب القرآن، للنحّاس ٢/ ١٠٤، البسيط، للواحدي ٢/ ٤٧٠، المحرّر الوجيز ٢/ ٥٤٩.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١٦٠) وهذا سائغ في مذهب الكوفيين الذين يجيزون عطف الظاهر على المضمر المجرور دون إعادة المجرور، ويقبح عند غيرهم ويمتنع، ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٦٣، توجيه اللمع ٢٩٤، ضرائر الشعر ١٤٩، شرح التسهيل ٣/ ٣٧٥.

(١٦١) وهذا إعراب الجمهور، وجوّزه الفرّاء، ينظر: معاني القرآن، للفرّاء ١/ ٤١٧، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣١٩، التبيان، للعكبري ٢/ ٦٣١، البحر المحيط ٥/ ٣٤٨.

(١٦٢) ينظر: القطع والائتناف ٣٥٦، المحرّر الوجيز ٢/ ٥٤٩، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣١٩، التبيان، للعكبري ٢/ ٦٣١، البحر المحيط ٥/ ٣٤٩.

(١٦٣) ينظر الخلاف في: التسهيل ٢٣٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٣، اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٣٤، الارتشاف ٤/ ١٦٦٩، المقاصد الشافية ٦/ ٥٦.

(١٦٤) الأصول ٢/ ٣٦، المحلّى، لابن شقير ٦٣، الكشّاف ٢/ ٢٣٤، البديع ١/ ١/ ١٧٩، التذييل والتكميل ٨/ ١٤٨.

(١٦٥) ينظر: الأصول ٢/ ٣٦-٣٧، إعراب القرآن، للنحّاس ٢/ ١٠٤، المحرّر الوجيز ٢/ ٥٤٩.

(١٦٦) وهذا إعراب الجمهور، ينظر: إعراب القرآن، للنحّاس ٢/ ١٠٤، شرح الكتاب، للسيرافي ٥/ ٨١، الزاهر ١/ ٩٦، الصحاح ٦/ ٢٤٢٩، المحرّر الوجيز ٢/ ٥٤٩، البحر المحيط ٥/ ٣٤٨.

(١٦٧) ينظر: مجمع الأمثال ١/ ١٩٦، المستقصى ٢/ ٦٢.

(١٦٨) ينظر: مجمل اللغة ٤/ ٢٣٤.

(١٦٩) ينظر: لسان العرب ١٤/ ١٤٤.

(١٧٠) ينظر: العين ٥/ ١٤، المحلّى، لابن شقير ٦٢، الكشف والبيان، للثعلبي ٩/ ٤٦٦، شرح التسهيل ٤/ ١٠٧، مغني اللبيب ٢/ ٥٥١، لسان العرب ٧/ ٣٨١، تمهيد القواعد ٩/ ٤٤٦٤، ٤٤٦٧،

(١٧١) ينظر: شرح مشكاة المصابيح، للطيبي ١٢/ ٣٩٢٣، عقود الزبرجد ١/ ٢١٦.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١٧٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٠٢.

(١٧٣) ينظر: علل النحو ٣٨٤، شرح الكتاب، للسيرافي ٦/ ٥٢، الصحاح ١/ ١١٠، ٦/ ٢٥١٨، شرح التسهيل ٣/ ٢٢٦.

(١٧٤) الصحاح ١/ ١١١.

(١٧٥) سبق البيانُ في المدخل أنّ مذهب سيبويه والأخفش والجمهور أنّ (حَسْب) مصدرٌ معربٌ يقع بمعنى اسم الفاعل، وذهب بعضُهم كأبي عمرو بن العلاء والجرميّ إلى أنّه اسم فعلٍ مبنيّ، وتوسّط ابن هشام اللخمي فجوّز الوجهين، ينظر: الكتاب ٢/ ٩٣، ٣/ ٢٦٨، الأصول ٢/ ٣٦، شرح الكتاب، للسيرافي ١/ ١٣٩-١٤٠، شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي ١٧٦، التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٦.

(١٧٦) ينظر: معاني القرآن، للفرّاء ١/ ٤١٧، معاني القرآن، للنحّاس ٣/ ١٦٨، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣١٩.

(١٧٧) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٠٩٢، ٥/ ٢٢٩٩، التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٦، ونقل أبو حيان التوجيهَ عن بعض أصحابه المغاربة، في: الارتشاف ٥/ ١٦٨٥، والتذييل والتكميل ٦/ ٦٥٢ (تح. بسيوني)، كما نُقِل التوجيهُ دون نسبة في: شرح الجمل، لابن بابشاذ ١/ ٤٤٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٠.

(١٧٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٦٨، المحرّر الوجيز ٢/ ٥٤٩.

(١٧٩) ينظر: الأصول ٢/ ٣٤، شرح المفصّل، لابن يعيش ٣/ ١٣٩.

(١٨٠) ينظر: الأصول ٢/ ٣٧، المفصّل ٨٤.

(١٨١) ينظر: الأصول ١/ ٣٠٨، شرح الكتاب، للسيرافي ٣/ ٢٦أ، التعليقة ١/ ٣١٨، توجيه اللمع ٢١٠-٢١١.

(١٨٢) قالوا: إن حقَّ الحالِ الاشتقاقُ، وحقَّ التمييز الجمودُ، وقد يتعاكسان، فتأتي الحال جامدة، كـ(هذا مالُك ذَهبًا)، ويأتي التمييز مشتقًّا نحو: (لله درّه فارسًا)، ينظر: مغني اللبيب ٥/ ٤١٧، شرح الأشموني للألفية ٢/ ٥٦.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١٨٣) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٤١، توضيح المقاصد ٣/ ١٢٥٩، تمهيد القواعد ٨/ ٤٢٣٥.

(١٨٤) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٠، ١٢٩، الأصول ٢/ ٣٦، ١٦٣، المسائل العسكرية ١٢٧، المفصّل ٣٣٩.

(١٨٥) ينظر: شرح الكتاب، للرمّاني ٢/ ٦١٢ (تح. شيبة)، المغني، لابن فلاح ١/ ٣٤٥.

(١٨٦) ينظر: الكتاب ١/ ٤٤-٤٥، المقتضب ٣/ ٩، ٤/ ١٢٣، المفصل ٩٠-٩١.

(١٨٧) ينظر: نظرية تشومسكي اللغوية، لجون ليونز ٥٧-٥٨، اللسانية التوليدية والتحويلية ٩-٣١، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ١٦٠-١٦٣، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ٧-٢٢، في نحو اللغة العربية وتراكيبها ٥٤-١٧٠، قاموس المصطلحات اللسانية الأدنوية ٩٥، ١٧٨.

(١٨٨) ومنها: الإحلال (=الاستبدال)، وزاد بعضُهم إليها: الحركة الإعرابية والتنغيم، ينظر: في نحو اللغة العربية وتراكيبها ١٤٩، ١٧٠، قواعد تحويلية للغة العربية ٢١-٤٨، التحويل في اللغة العربية ٦٠-٧٤.

(١٨٩) دلائل الإعجاز ٥٣٤.

(١٩٠) ينظر: في نحو اللغة العربية وتراكيبها ٩٦-١٣٣، التحويل في اللغة العربية ٦٦-٦٩.

(١٩١) ينظر: الكتاب ١/ ٦٧، سرّ الصناعة ١/ ١٤٨، الخصائص ٢/ ٢٨٤، البديع ١/ ١/ ٢٤٠، الكافية ٥١.

(١٩٢) ينظر رواية (بِحَسْب) في: مسند أحمد ١٤/ ٢٣٨ (ح٨٧٣٢)، صحيح مسلم ٤/ ١٩٨٦ (ح٢٥٦٤).

(١٩٣) تنظر رواية (بِحَسْب) في: سنن الترمذي ٤/ ١٦٨ (ح٢٣٨٠)، المعجم الكبير، للطبراني ٢٠/ ٢٧٣ (ح٦٤٥).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١٩٤) لأَشْعَرِ الرَّقَبان الأسديّ في: النوادر، لأبي زيد ٢٨٩، الصحاح ٢/ ٧٢٠.

(١٩٥) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٩٣، الصحاح ٦/ ٢٥٤٧، الاقتضاب ٢/ ٣٠٤، ٣/ ٥١.

(١٩٦) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي ٢/ ٦٥، ٦٦، ٣/ ١٦، ٦١، ٩/ ٨٤، جامع البيان ١٥/ ٧٥، الوجوه والنظائر، لأبي هلال العسكري ١٢٦، أسرار العربية ١٤٤، المفصّل ٣٨٨.

(١٩٧) ينظر فقرة تقدير الوظائف النحوية في الأنماط التركيبية الإسنادية، من المبحث الأوّل.

(١٩٨) ينظر: الكتاب ١/ ٦٧-٦٨، التعليقة ١/ ٤٨، ٧١، سرّ الصناعة ١/ ١٤٨، الخصائص ٢/ ٢٨٤، الاقتضاب ٢/ ٢٩٧، ٣٠٤، أمالي ابن الشجري ١/ ١٣٠، أسرار العربية ١٢٠، البديع ١/ ١/ ٢٤٠.

(١٩٩) ينظر: معاني القرآن، للأخفش ١/ ٣٧٢، الكشف والبيان، للثعلبي ١٤/ ٢٠٧، عقود الزبرجد ٢/ ٦٧.

(٢٠٠) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة ١/ ١٩٥، الكشف والبيان، للثعلبي ١٤/ ٢٠٧، المحرّر الوجيز ٣/ ١١٦، التذييل والتكميل ٤/ ٣١٥.

(٢٠١) ينظر: جامع البيان ١٤/ ٧٤-٧٥.

(٢٠٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٧.

(٢٠٣) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٦/ ٥٣٧، الديباج، للسيوطي ٣/ ٣٤٥، عقود الزبرجد ٢/ ٦٨.

(٢٠٤) ينظر: التعليقة ١/ ٤٨.

(٢٠٥) التعليقة ١/ ٤٩

(٢٠٦) ينظر: عقود الزبرجد ٢/ ٦٧.

(٢٠٧) سرّ الصناعة ١/ ١٣٧، وينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٧، التذييل والتكميل ١١/ ٢٠٤.

(٢٠٨) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي ٣/ ٦١، المقاصد الشافية ٣/ ٣٨.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(٢٠٩) نسب للفرزدق في: الأشباه والنظائر، للخالديّين ٢/ ١٩٢، ولم أقف عليه في ديوانه، ووقع البيتُ لتَوْبَة بن الحمير الخفاجي في: الحماسة البصرية ٢/ ١٧٧.

(٢١٠) ينظر: جامع البيان ١٥/ ٧٤، الأصول ١/ ٣٠٨، ٤١٣، الإيضاح في علل النحو ١٣٩، الصحاح ٦/ ٢٢٨٨.

(٢١١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٧٥، الأصول ٢/ ٢٦٠، جمهرة اللغة ١/ ٢٩٣، المحتسب ٢/ ٥١.

(٢١٢) ينظر: الأصول ١/ ١٠٩، شرح الكتاب، للسيرافي ٦/ ١٠٤، الصحاح ٦/ ٢٢٨٨، المحتسب ٢/ ٥١، أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢٢.

(٢١٣) ينظر: جامع البيان ١٥/ ٧٤-٧٥، تهذيب اللغة ١٥/ ٦١٥.

(٢١٤) ينظر: الوجوه والنظائر، لأبي هلال العسكري ١٢٥، نتائج الفكر ٢٧٣، البديع ١/ ١/ ٢٠٦، التذييل والتكميل ٩/ ٢٤٧.

(٢١٥) ينظر: الاقتضاب ٢/ ٢٩٨.

(٢١٦) ينظر: شرح الأشموني للألفية ٢/ ١٧١، التصريح ١/ ٧٢٣.

(٢١٧) ينظر: ديوانه ٣/ ١٥٣٨.

(٢١٨) ينظر: خزانة الأدب ٩/ ٣٩٢.

(٢١٩) ينظر: سرّ الصناعة ١/ ١٧٩، المحكم ٣/ ٣٤٣، الممتع ١/ ١٨٢، الارتشاف ١/ ٢١٢.

(٢٢٠) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٥٣٠-٥٣١، الإبانة، للعوتبي ٢/ ٣١٠، البسيط، للواحدي ١٩/ ١٥١.

(٢٢١) ينظر: الكواكب الدراري ٢٢/ ٩، اللامع الصبيح ١٥/ ١٦٩، عمدة القاري ٢٢/ ١٧٤.

(٢٢٢) ينظر: معاني القرآن، للأخفش ١/ ٢٤٢، ٢٩٨، المسائل البغداديات ٢٤٢، ٤٠٥، الإنصاف ١/ ٣٧٦، شرح التسهيل ٣/ ١٣٨، هكذا المنقول عن الكوفيين الزيادةُ بلا اشتراط، وفي: شرح الجمل، لابن عصفور ١/ ٤٨٥، أنّ بعض الكوفيين يشترط أن يكون مجرورها نكرة، ومذهب سيبويه والجمهور

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

عدم زيادة إلّا بشرط أن تكون في غير الإيجاب وأن يكون مجرورها نكرة، ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢٥، المقتضب ٤/ ١٣٦، الأصول ١/ ٤١٠، الارتشاف ٢/ ٤٤٤.

(٢٢٣) ينظر: الكواكب الدراري ٢٢/ ٩، عقود الزبرجد ٢/ ٦٧.

(٢٢٤) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ٢٧٦، أمثال العرب، للضبّي ٩٠، الأمثال، لأبي عبيد ٧٢، وورد برواية: «حَسْبُك من الشّر ..»، في: جمهرة الأمثال ١/ ١٩٤.

(٢٢٥) ينظر: الكتاب ٢/ ١٧٤، المقتضب ٣/ ٦٧، الأصول ١/ ٢٢٦، الارتشاف ٤/ ١٦٣٤، التذييل والتكميل ٩/ ٢٣٦.

(٢٢٦) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٥، الأصول ١/ ٣١٠.

(٢٢٧) ينظر: التعليقة ١/ ٣١٨، الأصول ١/ ٢٢٦، شرح المفصّل، لابن يعيش ٢/ ١٨٦.

(٢٢٨) المقاصد الشافية ٣/ ٥٤٨.

(٢٢٩) ينظر: بناء الجملة العربية ٢٥٩، في نحو اللغة وتراكيبها ١٣٤، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ١١، ظاهرة الحذف في الإسناد ومخصصاته ١٥.

(٢٣٠) ينظر: الصاحبي ٣٣٧، الخصائص ٢/ ٣٦٠.

(٢٣١) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٨٦، الأصول ٢/ ١٤٢، الصحاح ١/ ١١١، شرح المفصّل، لابن يعيش ٣/ ٣٦.

(٢٣٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٨٦، الأصول ٢/ ١٤٢، تصحيح الفصيح ٣٧٤، المفصّل ٢١٠، شرح المفصّل، لابن يعيش ٤/ ١٨٢، الكنّاش ١/ ٢٨٦.

(٢٣٣) الكنّاش ١/ ٢٨٦.

(٢٣٤) ينظر: مسند أحمد ٤/ ٣٣٩ (ح٢٤٢٩٧)، السنن الكبرى، للنسائي ٨/ ١٨١ (ح٨٩٠٢).

(٢٣٥) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٢، الأصول ٢/ ٢٥٣، المفصّل ٩٩.

(٢٣٦) ينظر: الأصول ٢/ ٣٦.

(٢٣٧) ينظر: التبيان، للعكبري ٢/ ٦٣١، البحر المحيط ٥/ ٣٤٩، تمهيد القواعد ٤/ ١٧٦١، عقود الزبرجد ٣/ ٢٢١.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(٢٣٨) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٤٠، شرح الأشموني للألفية ٢/ ١٦٦، ١٧١، همع الهوامع ٢/ ١٩٩.

(٢٣٩) ينظر: حاشية الصبّان ٢/ ٤٠٥.

(٢٤٠) ينظر: خزانة الأدب ٩/ ٣٩٢.

(٢٤١) ينظر: صحيح البخاري ١/ ٣٤ (ح١١٤).

(٢٤٢) ينظر: اللامع الصبيح ٢/ ٧١، منحة الباري ١/ ٢٧٧.

(٢٤٣) ينظر توجيههم في فقرة تقدير الوظائف النحوية من المبحث الأوّل.

(٢٤٤) ينظر: الأصول ٢/ ٣٦، شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي ٣/ ١٥٢٥، التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٦، ١١/ ٣٥٢.

(٢٤٥) ينظر: الأصول ٢/ ٣٦، شرح الكتاب، للسيرافي ١٠/ ١٣٣، المسائل العسكرية ١٢٧، الغرّة، لابن الدهّان ٢/ ٩٦٨.

(٢٤٦) ينظر: إعراب القرآن، للنحّاس ٤/ ٢٥١، المحتسب ٢/ ٥١، الارتشاف ٣/ ١٠٩٢، التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٦، توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٠.

(٢٤٧) ينظر: الأصول ١/ ١٠٠، الارتشاف ٤/ ١٦٨٥، توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٠.

(٢٤٨) ينظر: الأصول ١/ ١٠٠، تمهيد القواعد ٨/ ٤٢٣٨.

(٢٤٩) ينظر: عقود الزبرجد ٢/ ٦٧.

(٢٥٠) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٢، الأصول ٢/ ٢٥٣، المفصّل ٩٩، البديع ١/ ١/ ١٤٢.

(٢٥١) ينظر: البديع ١/ ١/ ١٤٢، شرح المفصّل، لابن يعيش ٢/ ٧٧، شرح التسهيل ٢/ ١٥٩، الارتشاف ٣/ ١٤٧٤، التذييل والتكميل ٧/ ٤٧.

(٢٥٢) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها ٨٨، نظام ترتيب الكلام في الجملة العربية ٢٥، التحويل في اللغة العربية ٧٢.

(٢٥٣) ينظر فقرة تقدير الوظائف النحوية في: النمط الأوّل [حسب + اسم مرفوع]، من المبحث الأوّل، ومصادرها ومراجعها.

(٢٥٤) شرح المفصّل، لابن يعيش ٢/ ٧٧، ونحوه في: المسائل العسكرية ١٢٧.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

قائمة المصادر والمراجع

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار، تحقيق كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين، البديع في علم العربية، تحقيق الدكتور فتحي أحمد عليّ الدين والدكتور صالح بن حسين العايد، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ، من منشورات معهد البحوث العلمية-مركز إحياء التراث الإسلامي.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، الأمالي النحويّة، تحقيق عدنان صالح، الطبعة الأولى، قطر، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، الطبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، الكافية في علم النحو، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م.

ابن الخبّاز، أبو عبد الله أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق الدكتور فايز زكي دياب، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٣ه=٢٠٠٢م.

ابن الدهّان، أبو محمد سعيد، الغرّة في شرح اللمع، من أوّل باب (إنّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف)، دراسة وتحقيق الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل، الطبعة الأولى، دار التدمرية، الرياض، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

ابن السيرافيّ، يوسف بن أبي سعيد، شرح شواهد سيبويه، تحقيق الدكتور محمّد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي، الأمالي، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ابن الصائغ، شمس الدين محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

ابن الصمّة، دريد، ديوانه، تحقيق عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م، سلسلة ذخائر العرب.

ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

ابن أنس، مالك المدني، الموطّأ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الأولى، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي-الإمارات، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر، المحصول في شرح الفصول، تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجّار، الطبعة الأولى، دار عمّار، عمّان، ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٦م.

ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد، شرح جمل الزجاجي، تقديم وتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، بيروت، ٢٠١٦م.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، حقّقه محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٠هـ=١٩٥١م.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ابن حبّان، أبو حاتم الدارمي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، حقّقه الشيخ أحمد محمد شاكر، قدّم له الدكتور إحسان عباس، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د.ت).

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، نشرة مكتبة المتنبي، القاهرة، وهي نسخة عن نشرة المستشرق الألماني آثر جفري، المطبعة الرحمانية، مصر-القاهرة، ١٩٣٤م.

ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تحقيق ودراسة صالح بن مسفر الغامدي، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق الدكتور محمد بدوي المختون، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م، من منشورات وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت، مصوّرة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٤٤ه.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجّة القراءات، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مطابع الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.

ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ابن سلّام، أبو عبيد القاسم، الأمثال، تحقيق وتعليق وتقديم الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٠م.

ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق مصطفى السقّا وآخرون، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، سني الطبع مختلفة.

ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصَّص، تحقيق خليل إبراهيم جفّال، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

ابن شقير، أبو بكر أحمد بن الحسن، المحلّى (وجوه النصب)، تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٠م.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، مجمل اللغة، حققه هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى، مطبعة الفيصل الإسلامية، الكويت، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، من منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ابن فلاح، تقي الدين منصور اليمني، المغني في النحو، (من أول باب المنصوبات إلى آخر باب التوابع)، تحقيق ودراسة محمد أحمد النهاري، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٢٧/ ١٤٢٨هـ.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله، الألفية في النحو والتصريف، المسمّاة الخلاصة في النحو، حقّقها الدكتور سليمان بن عبد العزيز العيوني، الطبعة الأولى، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٣٢هـ.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله، التسهيل= تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حقّقه محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، حقّقه وقدّم له الدكتور عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

ابن منظور، جمال الدين الأنصاري، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف الخطيب، الطبعة الأولى، مطابع السياسة، الكويت، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصّل، تحقيق الدكتور عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل، الكنّاش في فنَّي النحو والصرف، دراسة وتحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوّام، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ٢٠٠٠م.

أبو المكارم، علي، الجملة الفعلية، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار، القاهرة، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

أبو تمّام، حبيب بن أوس الطائي، ديوان الحماسة، برواية أبي منصور الجواليقي، تحقيق أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

أبو حيان الأندلسيّ، أثير الدين محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدين محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدين محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، حققه الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سنيّ الطبع مختلفة.

أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدين محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، الجزء السادس، حقّقه إبراهيم عبد الرازق البسيوني، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٨٢م.

أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي، السنن، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د.ت).

الأخفش الأصغر، علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، الاختيارين، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، دار الفكر، دمشق-سورية، ١٤٢٠هـ =١٩٩٩م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق الدكتورة هدى محمود قرّاعة، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ=١٩٩٠م.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون ورفاقه، الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة، القاهرة، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

الأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

الأشمونيّ، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، المسمّى منهج السالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٥م.

امرؤ القيس، جندح بن حُجر، ديوانه، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء، أسرار العربية، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م، من منشورات المجمع العلمي العربي بدمشق.

الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧ه=١٩٨٧م.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء، منثور الفوائد، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

الأنباريّ، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، الطبعة الثانية، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ١٩٨٧م.

الأنصاري، أبو زيد، النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين، جواهر القرآن ونتائج الصنعة، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٤٠=٢٠١٩م.

البُحتري، أبو عُبادة الوَليد بن عُبَيد، الحماسة، تحقيق الدكتور محمَّد إبراهيم حُوَّر وأحمد محمد عبيد، نشرة هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق محمد زهير الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ.

البِرْماوي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم، اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، تحقيق ودراسة لجنة مختصة من المحقّقين بإشراف نور الدين طالب، الطبعة الأولى، دار النوادر، سوريا، ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

بسندي، خالد عبد الكريم، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد: ٤، العدد: ٢، ٢٠٠٧م، ص ص: ٢٨٣-٣١٩.

البصري، أبو الحسن علي بن أبي الفرج، الحماسة البصريّة، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.

البَطَلْيَوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق الأستاذ مصطفى السقّا والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.

البَطَلْيَوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد، الحلل في شرح أبيات الجمل، دراسة وتحقيق وتعليق مصطفى إمام، الطبعة الأولى، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

البغدادي، عبد القادر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقّاق، الطبعة الثالثة، دار الثقافة، ودار المأمون، ١٩٨٠م.

البكريّ، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، سمط اللآلئ، تحقيق عبد العزيز الميمنيّ، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٦م.

البكريّ، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تحقيق الدكتور عبد المجيد عابدين، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة الخرطوم، السودان، ١٩٥٨م.

بن مراد، إبراهيم، الـمَقْوَلة الدلاليّة في المعجم، مجلّة المعجميّة، العدد: ١٦-١٧، ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م، ص ص: ١٧-٧٢.

بومعزة، رابح، التحويل في النحو العربي، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي، عمّان-الأردن، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

البيهقيّ، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

توامة، عبد الجبار، القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى معهد الآداب واللغة العربية، جامعة الجزائر، ١٩٩٤/ ١٩٩٥م.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، الفصيح، تحقيق الدكتور عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.

الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

الثمانيني، عمر بن ثابت، الفوائد والقواعد، تحقيق الدكتور عبد الوهاب الكحلة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ=٢٠٢م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الجامي، نور الدين عبد الرحمن، الفوائد الضيائية: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدة، ١٤١٢هـ=١٩٩١م.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، دَرْجُ الدُّرر في تفسير الآيِ والسُّوَر، (منسوبًا)، تحقيق طلعت صلاح الفرحان ومحمد أديب شكور أمرير، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمّان-الأردن، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدة، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح= تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ=١٩٩٠م.

حسّان، تـمّام، الخلاصة النحوية، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.

حسّان، تـمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

حمّودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٨م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الطبعة الأولى، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان، بيروت، ١٩٩٧م.

الخالديّان، أبو عثمان سعيد، وأبو بكر محمد ابنا هاشم الموصليّ الخالديّ، الأشباه والنظائر من أشعار المتقدّمين والجاهليّين والمخضرمين، تحقيق السيّد محمّد يوسف، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٨-١٩٦٥م.

الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٢هـ=١٩٨١م

دي سوسير، فرديناند، فصول في علم اللغة العام، ترجمه إلى العربية الدكتور أحمد نعيم الكراعين، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الجراثيم، (منسوبًا)، حقّقه محمد جاسم الحميدي وقدّم له الدكتور مسعود بوبو، نشرة وزارة الثقافة، دمشق.

ذو الرمّة، غيلان بن عقبة، ديوانه، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدّوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين، مفاتيح الغيب=التفسير الكبير، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين، المحصول في علم الأصول، دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

الرحالي، محمد، تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء-المغرب، ٢٠٠٣م.

الرضيّ الإستراباذي، محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور حسن الحفظي ويحيى بشير مصري، الطبعة الأولى، جامعة الإمام، الرياض، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، (=الرمّاني في تناوله لمشكلات كتاب سيبويه من خلال شرحه له وآرائه في ذلك، مع تحقيق المجلد الثاني وبعض الثالث إلى آخر موضوع النداء)، إعداد المتولّي رمضان أحمد الدميري، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، (من أوّل الكتاب إلى نهاية باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره)، تحقيق محمد إبراهيم شيبة، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/ ١٤١٥هـ.

الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، (من باب الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم إلى نهاية باب الحكاية)، تحقيق إبراهيم الموسى، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٢٠هـ.

الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني، حقّقه وقدّم له الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، المستقصى في أمثال العرب، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق ودراسة الدكتور خالد إسماعيل حسّان، الطبعة الثالثة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٤م.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، الطبعة الأولى، نشرة مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤١٢هـ.

سامسون، جفري، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمه للعربية الدكتور محمد زياد كبّة، مطابع جامعة الملك سعود، ١٤١٧ه.

السعيدي، الحسن، المقولات الوظيفية في الجملة العربية: دراسة صرفية تركيبية، من مطبوعات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس-فاس، ٢٠٠٥م.

السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سني الطبع مختلفة.

السُّهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه مجموعة من الأساتذة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، تواريخ الطبع متعددة.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية، القاهرة، برقم (١٣٧) نحو، ومنه نسخ فلمية بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود، تحمل الرقم (١٠٣٠٠/ ف).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، حقّق أصله وعلّق عليه أبو إسحق الحويني الأثري، الطبعة الأولى، دار ابن عفّان للنشر والتوزيع، الخُبر-المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، عُقود الزبرجد على مُسند الإمام أحمد، حقّقه وقدّم له الدكتور سلمان القَضاة، دار الجيل، بيروت-لبنان، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام محمّد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت ١٣٩٤هـ-١٤٠٠هـ=١٩٧٥م-١٩٨٠م.

الشاطبي، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرون، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨ه=٢٠٠٧م، من منشورات معهد البحوث العلمية-مركز إحياء التراث الإسلامي.

شبير، علي بن موسى، التحليل الدلالي للتراكيب النحوية في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٣٦هـ.

شعير، محمد رزق، الوظائف الدلالية للجملة العربية: دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مرّار، الجيم، تحقيق إبراهيم الأبياري، راجعه محمد خلف أحمد، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

الشيبي، أبو المحاسن محمد بن علي العبدري، تمثال الأمثال، حقّقه وقدّم له أسعد ذبيان، دار المسيرة، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الصافي، خديجة، نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

الصبّان، محمد بن علي، حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م.

الصّغاني، رضي الدين الحسن بن محمد، الشوارد (=ما تفرّد به بعضُ أئمة اللغة)، تحقيق وتقديم مصطفى حجازي، مراجعة الدكتور محمد مهدي علّام، الطبعة الأولى، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

الضبّي، المفضل بن محمد، أمثال العرب، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٤هـ.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د.ت).

الطبري، محمد بن جرير أبو جعفر، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، حقّقه وقدّم له محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، شرح على مشكاة المصابيح، المسمّى بـالكاشف عن حقائق السنن، تحقيق عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة والرياض، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

العارف، عبد الرحمن حسن، تـمّام حسّان-سيرة ذاتية ومسيرة علمية، ضمن كتاب: تـمّام حسّان-رائدا لغويا، بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه، إعداد وإشراف الدكتور عبد الرحمن حسن العارف، دار عالم الكتب، مصر، ٢٠٠٢م.

عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

العبيدان، موسى مصطفى، ظاهرة الحذف في الإسناد ومخصصاته، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

عزيز، كوليزار كاكل، القرينة في اللغة العربية، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمّان-الأردن، ٢٠٠٩م.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحّحه وأشرف على طبعه محبّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، الوجوه والنظائر، حقّقه وعلّق عليه محمد عثمان، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ.

العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها: منهج وتطبيق، الطبعة الأولى، عالم المعرفة، جدة، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

العوتبي، سلمة بن مسلم، الإبانة في اللغة العربية، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة ورفاقه، الطبعة الأولى، مؤسسة عُمان، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م، من منشورات وزارة التراث القومي والثقافة العمانية.

العيني، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فاخوري، عادل، اللسانية التوليدية والتحويلية، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٨م.

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، ديوان الأدب، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م، من مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الفارسي، أبو عليّ الحسن بن أحمد، التعليقة، (شرح كتاب سيبويه)، تحقيق وتعليق الدكتور عوض القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ومطابع الحسني، الرياض، سنيّ الطبع مختلفة.

الفارسي، أبو عليّ الحسن بن أحمد، الحجّة للقرّاء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

الفارسي، أبو عليّ الحسن بن أحمد، المسائل العسكريّة في النحو العربيّ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوريّ، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

الفارسي، أبو عليّ الحسن بن أحمد، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات، تحقيق صلاح الدين السنكاويّ، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي والشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ=١٩٥٥م، والجزء الثاني بتحقيق الشيخ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت)، والجزء الثالث بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

الفقي، صبحي إبراهيم عبد الجواد، نظام ترتيب الكلام في الجملة العربية في ضوء النظرية التحويلية، رسالة ماجستير مقدّمة إلى كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩٤م.

الفهري، عبد القادر الفاسي، البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، المغرب، ١٩٩٠م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الفيصل، عبد العزيز بن محمد، شعر بني عبس في الجاهلية والإسلام حتى آخر العصر الأموي: جمعه وحقّقه ودرسه، ١٩٩٠م.

القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، الأمالي، (ذيل الأمالي)، عني بوضعها وترتيبها محمد عبد الجواد الأصمعي، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ=١٩٢٦م.

القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر، المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، حقّقه وعلّق عليه وقدّم له محيي الدين ديب ميستو وأحمد محمد السيد ويوسف علي بديوي ومحمود إبراهيم بزال، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق-بيروت، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين، الجامع لأحكام القرآن، (=تفسير القرطبي)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حقّقه وفصّله وعلّق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

القيرواني، عبد الكريم النهشلي، الممتع في صنعة الشعر، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، (د.ت).

القيسي، أبو محمد مكّي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ=١٩٨٤م.

الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكلّيات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

اللحياني، سرور، قاموس المصطلحات اللسانية الأدنوية، تقديم محمد صلاح الدين الشريف، مراجعة المنصف عاشور، الطبعة الأولى، الشركة التونسية للنشر، ٢٠١٧م، من منشورات مخبر نحو الخطاب وبلاغة القول، كلية الآداب، منّوبة- تونس.

اللخمي، ابن هشام، شرح الفصيح، تحقيق الدكتور مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، بغداد، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق الدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١١م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.

المخزومي، مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٤م.

المرادي، أبو محمد الحسن ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

المرادي، أبو محمد الحسن ابن أم قاسم، رسالة في جمل الإعراب، تحقيق سهير محمد خليفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ=١٩٩١م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المسدّي، عبد السلام، الطرابلسي، محمد الهادي، الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفيّة، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ١٩٨٥م.

مسلم، أبو الحسن بن الحجاج القشيري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٢هـ=١٩٩١م.

معمر بن المثنى، أبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حقّق نصوصه وخرّجه وعلّق عليه محمد نظام الدين الفتيح، الطبعة الأولى، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

موشلر، جاك، ريبول، آن، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الباحثين، الطبعة الثانية، المركز الوطني للترجمة، نشرة دار سيانترا، تونس، ٢٠١٠م.

الميداني، أحمد بن محمّد، مجمع الأمثال، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ١٩٥٩م.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٢٨هـ.

النجّار، لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، الطبعة الأولى، دار البشير، عمّان، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، القطع والائتناف، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

النسائيّ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، حقّقه وخرّج أحاديثه حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد، الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي، قدّم له وراجعه فتحي حجازي، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

الهلاليّ، حميد بن ثور، ديوانه، تحقيق عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٤هـ=١٩٦٥م.

الواحديّ، أبو الحسن علي بن أحمد، التفسير البسيط، حقّق في مجموعة رسائل دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي-جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٣٠هـ.

الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٧م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً